الدلالة الصرفيّة للصيغة الفعليّة (فاعَلَ): الحقيقة والمُشْكِلة

د. خلف عايد إبراهيم الجرادات *

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٢٠/٧/٢٠م. تاريخ قبول البحث: ٢٠٢١/٣/٩م.

ملخص

يدرس هذا البحث المعاني الصرفيّة للصيغة الفعليّة (فاعَلَ) في اللغة العربيّة، ساعياً إلى الكشف عن دلالتها الأساسيّة الوحيدة، وقد تبيّن أنّها مطاولة الفعل وامتداده، وهي دلالة صرفيّة وحيدة لها، وما الدلالات الأخرى الّتي ذكرها القدماء والمحدثون إلّا فروعاً لتلك الدلالة، ملتبسة بها، أو تعود في أساسها إليها.

ومشكلة الدراسة هي تعديد اللغويين المعانيَ الصرفيّة، وتكثيرها لهذه الصيغة، من غير ما حدود واضحة بينها، مع أنّها لا تحتمل – فيما أرى– إلّا معنى رئيساً واحداً، هو ما أشرتُ إليه، وهذا التعدّد يؤدّي إلى تداخل الأمثلة بين تلك المعاني، زيادةً على أنّه يوجِّه الأمثلة إلى غير دلالتها الصرفيّة الحقيقيّة، كحَملها على معنى المشاركة، وهي لا تحتمل ذلك، ويزيد من لَبس المعنى المراد من أمثلة الصيغة في كثير من النصوص.

وقد نهجتُ في الدراسة المنهجَ الوصفيّ التحليليّ للكشف عن دلالة الصيغة الحقيقيّة، في إطار منهج تاريخيّ تتبعت فيه جهود القدماء والمحدَثين؛ لأكشف عن مراحل تطوُّر المعنى الصرفيّ نظريّاً، وتشعباته عندهم.

الكلمات الدالة: الصرف، الدلالة، الصيغة، (فاعَلَ)، الفعل المَزيد.

* قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة مؤتة، الأردن.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة. الكرك، الأردن.

The Interpretation of Verbal Form (Faa'ala): Reality and Challenges

Dr. Khalaf Aied Ibrahim Al-Jaradat

Abstract

The study investigates the interpretation of the verbal form (faa'ala) in Arabic language. The study shows that this verbal form has one and only one interpretation which is the extension of the meaning of the verb that it derives from. The study also shows that the other interpretations of the active participle that were discussed by other ancient and contemporary scholars fall under the basic interpretation of extension of the meaning of the verb.

The study addresses the problem that linguists multiply the morphological meanings of the verbal form (faa'ala) although it bears - as far as I see - only one interpretation, which is what I referred to above. This multiplicity leads to an overlap of examples carried on each meaning, without clear boundaries between the meanings. In addition, this multiplicity of meaning directs the examples to meanings that are far from their true morphological meaning. This increases the confusion of the intended meaning of the examples in many texts, such as imposing them on the meaning of participation which they do not tolerate.

The study used the descriptive analytical methodology to reveal the meaning of the verbal form (faa'ala), within the framework of a historical approach in which I followed the efforts of the ancient and contemporary linguists to reveal the stages of development of the morphological meaning of the form.

Keywords: Morphology, Semantics, Morphological form, (Faa'ala), Non-bare verbs

مقدّمة:

يتناول هذا البحث معاني الصيغة الفعليّة المزيدة (فاعَلَ) من حيث الكشف عن دلالتها الصرفيّة الأساسيّة من بينها، وتبيَّنَ أنّها مطاولة الفعل وامتداده، وأعني بالمطاولة أنّ إنجاز الفعل يستطيل ويمتدُّ نسبيّاً، قياساً بالفعل المجرّد، وما معنى المشاركة الذي ارتبط بالصيغة من لدن سيبويه إلى اليوم إلّا فرعٌ لهذا المعنى الأساسيّ الذي ذكرتُ؛ لأنّ معنى المشاركة لم ينتظم كل أمثلة الصيغة، أمّا معنى المطاولة فلا يندُّ عنه مثال من أمثلتها؛ فيستوعب المشاركة، وكلَّ المعاني الأخرى الّتي ذكروها، ولا يَنفيها، لكنه يضعها الموضع الصحيح، فهي فروع له، وتؤول إليه.

وقد جاء هذا البحث ضمن سلسلة من الأبحاث الّتي تناولتُ فيها بعضَ الصيغِ الفعليّة المزيدة من حيث الكشف عن معناها الأساسيّ، وردّ سائر معاني الصيغة إليه، خلافاً لتعديد معاني الصيغ السائد في التراث النحوي–الصرفيّ، وهو لا يرفض تلك المعاني من حيث هي استعمالات متداولة للصيغة، لكنّه لا يراها دلالات صرفيّة أساسيّة؛ لأنّ الصيغة الصرفيّة معقودة لدلالة واحدة تتسِّع لكلّ أمثلتها واستعمالاتها. ويطرح البحث مجموعة من الأسئلة سعياً للإجابة عنها، وهي

- هل كانت المشاركة حقّاً هي المعنى الرئيس لصيغة (فاعَلَ) كما ذهبوا؟
- هل كانت المعاني الصرفيّة الّتي ذكرها القدماء والمحدثون لصيغة (فاعل) معانيَ صرفيّةً حقيقيةً، أم اختلط فيها المعنى الصرفيّ الجوهري بالمعنى الاستعمالي التداولي، وبالمعنى المعجمي أحياناً؟
- هل تحتمل الصيغة كلّ تلك المعاني على أنّها معانٍ صرفيّة لها؟
- كيف يمكن فصل معانيها من التداخل مع معاني الصيغ الأخرى؟
- كيف يمكن فصل أمثلتها من التداخل فيما بين معانيها الّتي ذكروها؟

وتأتي أهميّة هذه الدراسة من أنّها تُحَرِّرُ الدلالةَ الصرفيّة من غيرها من معانٍ معجميّة أو استعماليّة، وتجعل للصيغة دلالةً واحدةً رئيسة، وهو ما يمنع تكرار الدلالة ذاتها في الصيغ الأخرى، كما لا يجعل أمثلة الصيغة عائمة بين معانيها المذكورة؛ إذ لا حدود واضحة تمنع تكرار الأمثلة وتنقلُّها بينها، كما أنّ ضبط معنى الصيغة بمعنىً واحدٍ رئيس يلغي الترادف بين الصيغ من حيث معناها الصرفيّ؛ فالترادف المشار إليه بين الصيغ، أو بينها وبين المجرّد فيه إغفال وإهمال لمعانٍ لطيفة دقيقة تضمّنتها الأبنية الصرفيّة للصيغ، وهي سمة فريدة من سمات العربيّة.

لقد تتبعت معاني الصيغة عند القدماء والمحدثين بمنهج وصفيٍّ تحليليّ يحكمه الإطار التاريخيّ وناقشت محلّلاً تلك المعاني، سعياً للكشف عن الدلالة الصرفيّة الأساسيّة لها، وتبيَّن لي أنَّ دلالة الصيغة هي ما ذكرت، وقد انقادت لها كلّ المعاني الأخرى انقياداً طيّعاً سهلاً، لا تكلُّف فيه، وهو معنى لم يغفله بعض القدماء، لكنّهم لم يروه معنىً أساسيّاً للصيغة، فقيّدوه ببعض أمثلته، وأوّل من ذكره فيما علمتُ ابن عقيل، ثمّ تناثرت الإشارات إليه.

وقد عرضتُ أمثلة تطبيقيّة تبدَّت من خلالها المشكلةُ الناجمةُ عن حَمْلها على معنى المشاركة، وبيّنت قرب مأخذها على المعنى الأساسي الذي ذكرته، وعدم اضطرارنا معه إلى التكلّف والتأويل.

وكانت عمدتي في البحث المصنفات النحويّة والصرفيّة القديمة، والدراسات الصرفيّة الحديثة وإن كان أغلبها متابعاً ومقلِّداً للقديم، وقد أفدت من تطبيقات الدلالة في تفاسير القرآن الكريم، ولم أُفِد كثيراً من المعاجم اللغويّة في هذا المضمار؛ لأنّها لم تَفِ الدلالات الصرفيّة حقها، فالمعجمات تابعت الصرفيّين في معاني الصيغ، والمرادفة بينها دلاليّاً.

والدراسات الصرفيّة الحديثة كثيرة، وكثيرٌ منها وقف عند الصيغ ودلالاتها، لكنّي لم أجد من سلكها هذا المسلك إلّا ما ندر، من حيث تحقيق الدلالة الصرفيّة، والكشف عن الدلالة الأساسيّة للصيغة، وقَصْرها عليها. وقد فصّلتُ ذلك في أثناء البحث، ولم أجد منها ما يمكنُ عَدُّهُ دراسة سابقة لهذا البحث إلا دراستيْن، أوّلهما: وقفة إبراهيم اليازجي عند صيغة (فاعَلَ) من خلال مقالةٍ في مجلة البيان، عنوانها (اللغة والعصر)، حيث لم يرتضِ جُهود السابقين في تحرير دلالات بعض الصيغ المزيدة ومنها (فاعَلَ)، وطرَحَ آراء جديدة في دلالتها، وإن لم يذهب إلى الكشف عن الدلالة الصرفية الأساسيّة لها، كما هو شأن هذا البحث، وقد فصَّلتُ القولَ في محاولته في موضعه من البحث.

والثانية: دراسةٌ استقلّتْ بصيغة (فاعَلَ)، وعنوانُها: صيغة (فاعَلَ) – دراسة لغويّة [1]، تناولتْ فيها صاحبتُها الصيغةَ الاسميّة والفعليّة من كلّ جوانبها، واستقصت أمثلتها، وفي فصل دلالة الصيغة الفعليّة – وهو الفصل الذي يتقاطع مع بحثي هذا– لم تقدّم جديداً يُذكَر، واستعرضتْ ما جاء عند القدماء، وقد اضطرب استنتاجُها بعضَ المعاني من عبارات القدماء، بل إنّها زادت بعض المعاني كالتعدية، والمُجاراة، والمطاوعة، وفرّعتْ معنى المُغالبة إلى: المُباراة والمنافسة، والمُداورة، والمُدافعة. وهو ما زاد معاني الصيغة اضطراباً وتداخلاً وتكثيراً لا طائل تحته.

(١) الحسيني، فوزية سليمان، **صيغة فاعَلَ– دراسة لغوية**، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القرى، السعودية، ١٤١٦ هـ،١٩٩٦م.

القدماء ومعاني (فاعَلَ):

أوّلُ مَن وقفَ عند معاني (فاعَلَ) هو سيبويهِ عندما ذكَرَ معاني الصيغ الصرفيّة في كتابه، فقال في (فاعَلَ): «فقد كان من غيرِك إليْكَ مثلُ ما كان منك إليه، حين قلت فاعَلتُه، ومثل ذلك: ضارَبْتُهُ، وفارَقْتُهُ، وكارَمْتُهُ، وعازّني وعازَزْتُهُ، وخاصَمَني وخاصَمْتُهُ» [١].

وهذا هو المعنى الأوّل الذي ذكره للصيغة، وهو معنى المشاركة في عبارة مَنْ تلاهُ من القدماء والمُحدَثينَ، وتردّد في مصنفاتهم على أنّه المعنى الرئيس لهذه الصيغة. وقد كان لعبارته أثَرٌ في أغلبِ مَنْ جاء بعدَه من حيثُ رَبْط الصيغة بهذه الدلالة الصرفيّة؛ فالمبرِّد ينقل عبارته المفيدة لمعنى المشاركة فيها، أي إنّ الفعل من اثنين أو أكثر[٢]، وابن السرّاج يعزّز معنى المشاركة فيها، وأنّها لتساوي فاعليْن في فِعْلٍ[٣]. ثمّ تتّسع دائرة الحديث قليلاً عن معنى المشاركة المتأصّل – كما يرونه– فيها، وذلك من جهة بسطه، وتذليل العَقَبات الّتي تعترضه، دون التعرُّض لمناقشته أو معارضته [٤]، فقد ذهب ابن مالك إلى توضيح معنى المشاركة بأنّه اقتسام الفاعليّة والمفعوليّة لفظاً، والاشتراك فيها معنىً، فحين يُقال: ضاربَ زيدٌ عمراً، فإنّ زيداً فاعِلٌ لفظاً، وعمراً مفعولٌ به لفظاً، وفي الوقت ذاته فإنّ زيداً مفعولٌ به معنىً، وعمراً فاعل معنىً[٥]. وتابَعَه الصبّانُ معزّزاً الأمرَ بقولِهِ: ليس أحدُهما أوْلى من الآخر بالرفع ولا بالنصب[٦].

(١) سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان(١٨٠هـ،٧٩٦م) **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٨، ج٤، ص٦٨.

(٢) انظر: المبرِّد، أبو العبّاس محمد بن يزيد(٢٨٥هـ،٨٩٨م)، **المقتَضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، وزارة الأوقاف، القاهرة، مصر، ١٩٩٤م، ج١، ص٧٢.

(٣) انظر: ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل(٣١٦هـ/٩٢٨م)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م، ج٣، ص ١١٩.

(٤) انظر: انظر: ابن السرّاج، الأصول في النحو، ج١، ص ١٧٠. ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان بن جنيّ (٣٩٢هـ،١٠٠١م)، **المنصف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله الأمين، الطبعة الأولى، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، ١٩٥٤م. ج١، ص ٩٢.

(٥) انظر: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (٦٧٢هـ/١٢٧٣م) **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط١، دار هجر، القاهرة ١٩٩٠م، ج٣، ص٤٥٣. ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف(٧٧٨هـ،١٣٧٦م)، **شرح التسهيل المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد علي فاخر وآخرين، ط١، دار السلام، مصر، ٢٠٠٧م، ج٨، ص ٣٧٥٤. ٣٧٥٤

(٦) انظر: الصبان، أبو العرفان محمد بن علي(١٢٠٦هـ/١٧٩١م)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م. ج٣، ص ٩٨.

ويتبّين من هذا أنّ القدماءَ يرون المشاركةَ معنىً أصيلاً في هذه الصيغة بلا مُنازع، ولكنّي أخالفهم في ذلك لأسباب؛ منها: أنّ إسناد الصيغة إلى فاعِلٍ، وتعدّيها إلى مفعولٍ في المتعدّي من أمثلتها؛ يُبعِدُ تصوُّرَ اشتراكهما في الفعل، وهي المسألة الّتي أحسّ بعض النحاة بإشكالِها، فجعَلَ الفاعل مفعولاً في المعنى، والمفعول فاعلاً في المعنى أيضاً، كما تقدّم عند ابن مالك آنفاً، ولو أرادت اللغة محض المشاركة بين الفاعل والمفعول في الصيغة لَما عدمت وسيلة تركيبية لذلك، وذلك كما جرى في صيغة (تفاعل)؛ إذ عطفَتْ أحد الاسمين على الآخر، نحو:(تقاتلَ زيدٌ وعمروٌ)، فتساويا مشاركةً، ولم تعيِّن أحدهما فاعلاً، والآخر مفعولاً كما هو الحال في (فاعَلَ) [(١)]، وهذا يدحض قوّة معنى المشاركة الذي رأوه في فاعَلَ، ولا يجعل فاعلَها بمنزلة مفعولها فيه. زيادةً على أنّ معنى المشاركة المذكور ليس على سمْتٍ واحدٍ في أغلب أمثلتها؛ فهو ظاهرٌ في بعضها، وغير ظاهرٍ في بعضٍ، ولو نظرنا في أمثلة (فاعَلَ) الّتي وردتْ في القرآن الكريم، ووجّهتها التفاسير وكتب اللغة على معنى المشاركة، وهي: (بايع، وجادل، وجاورَ، وجاهدَ وحاجّ، وحادَّ، وحاربَ، وحاورَ، وخاطبَ، وخالطَ، وسابقَ، وساهمَ، وشاركَ، وشاقَّ، وشادَّ، وصاحبَ، وضاهى، وعادى، وعاشرَ، وعاهدَ، وفارَقَ، وقاتلَ، وكاتبَ، وماری، وناجى، ونازعَ، وواثَقَ، ووادَّ، وواعَدَ)[(٢)] ، ثمّ قسناها على معنى المشاركة لتبيّن فيها شدّة التباين، والاختلاف من حيث ظهور المعنى وعدم ظهوره فيها ؛ إذ لا يخفى أنّ الفعل صادرٌ من طرفٍ واحد في مثل: جاهدَ، وحاربَ، وخاطبَ، وعادى، وعاقبَ، وغادرَ، ولامسَ، ونحوها، يؤيّد ذلك اختلاف أقوال المفسّرين فيها، من حيث المشاركة وعدمها، واستظهار من ينفي المشاركة بالسياق القرآني الذي جاءت فيه كما سيأتي.

وحينما سلّم كثير من القدماء بمعنى المشاركة جعلَ يسوِّغه في مقامات خطابية لا تستدعيه، فالسُهَيْليّ يبيِّن أنّ الفعل (عاينته) جاء على فاعَلْته؛ لأنّه يتضمّن معنى قابلته؛ لأنّ الرؤية لا تكون عادةً إلّا مع مقابلة [(٣)]، وهو أمر لم أجد ما يسنده في المعاجم الّتي ذكرت معناه [(٤)]؛ فالمعاينة – كما جاء فيها – الرؤية بالعين، ولا يتطلّب هذا المعنى المقابلة إلّا على تأويل بعيد مع مَن يعقِل، وهو مع غير العاقل أبعد. ولولا سيطرة فكرة المشاركة عليه لم يكن مضطرّاً إلى ربط المعاينة بالمقابلة. ولا

(١) انظر: الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (٦٨٦هـ/ ١٢٨٧م)، **شرح شافية ابن الحاجب**، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م. ج١، ص١٠٢.

(٢) انظر: عضيمة، محمد عبد الخالق، **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، القسم الثاني، الجزء الأول: ص ٤٤٦–٤٥٦.

(٣) انظر: السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله(٥٨١هـ/١١٨٥م)، **نتائج الفكر**، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م، ص ٢٢٧.

(٤) انظر مثلاً: الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر (٦٦٦هـ/ ١٢٦٧م) **مختار الصحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٩م. ص: ٢٢٣ (عين).

يخفى أنّ المطاولة هي أساس معنى المشاركة الذي حَمَلَ عليه (ناشَدَ) في قوله: «والمفاعَلة لا تكون إلّا من اثنين، والربُّ لا ينشدُ عبدَهُ، فإنما ذلك لأنها مناجاة للربِّ، ومحاولة لأمرٍ يريده؛ فلذلك جاءتْ على بناء المفاعلة، ولا بُدَّ في هذا الباب من فعلَيْن لفاعليْن» (١).

ولستُ أنكِرُ معنى المشاركة مطلقاً في الصيغة ، لكنّي أخالفهم في اعتباره دلالةً أساسيّةً للصيغة، وأراه متَفَرِّعاً عن الدلالة الأساسية الّتي وجدتها في الصيغة، وهي مطاولة الفعل وامتداده؛ فالمعنى الأساسيّ للصيغة لا يندُّ عنه مثال من أمثلتها، وتؤول المعاني الأخرى إليه، وهو ما لا يتوفّر في معنى المشاركة، بل إنّ المطاولة يزاحمه ويغالبه حتى في أشهرِ الأمثلة الّتي حملوها عليه، نحو: قاتلَ، ونازَعَ، ونحوها؛ فحينما يقاتل الخصم خصمه، وينازعه، فإن ذلك مبنيٌّ أساساً على استطالة القتال أو النزاع، غير أن الإطالة تستدعي أن يُشارك الطرف الثاني بالفعل، مشاركة تامّة أو بأدنى ملابسة، على حَسَب المعنى المعجمي للفعل، لذلك تبدو المشاركة في بعض الأفعال واضحة وقريبة، وتبتعد في غيرها، كما أشرتُ؛ فأمر وضوحها منوط بمعناها المعجميّ، على حين أن المطاولة لا يخلو منها مثال، وهو ما يؤيّد أنّها هي المعنى الأساسيّ، والمشاركة فرعٌ عليها.

وقد تنبّه بعض الصرفيّين لهذه المسألة، فصَرفَهُ عنها إجماعُهم على المشاركة، قال الشيخ عليّ ابن عثمان: «... ويلزم من ذلك مشاركتُهما في أصل الفعل، فإنّ قلت: يقتضي ما قلته ألّا تكون المشاركة معنىً حقيقيّاً لهذا الباب، بل معنى لازماً له ... قلنا: قولهم: إن باب المفاعلة والتفاعل للمشاركة والتشارك تفسير باللازم، والتحقيق أنّ معنى قولهم: قاتل زيدٌ عمراً ثبوتُ القتل لزيد متعلقاً بعمروٍ صريحاً، وعكسه ضمناً ...» (٢).

وقد قَصَر سيبويه معنى المشاركة على بعض الأمثلة، ذاكراً معاني أخَر للصيغة، ولو كانت المشاركة معنى صرفيّاً أساسيّا، لما فارقتها أكثر الأمثلة صراحةً، ولَما احتاجوا إلى التأويل والتفسير في حَمل ما حُمِلَ عليها. وسائر المعاني الّتي ذكرها للصيغة لا تحتمل المشاركة من اثنين، وذلك نحو: ناولته، وعاقبته، وعافاه اللهُ، وسافرتُ، إذ عدّ أن الدلالة الصرفيّة فيها مثل بناء الفعل على (أفْعَلْتُ)(٣)، ومثل ذلك (ضاعفتُ وضعّفت، وناعمتُ ونعَّمْتُ)، فإنها مثل بناء الفعل على فعّلتُ.

(١) انظر: السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله(٥٨١هـ/١١٨٥م)، **الروض الأنِف في شرح السيرة النبوية**، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٢هـ. ج٥، ص ١٣٢، ١٣٣.

(٢) الآقشهري، الشيخ علي بن عثمان (١٢٨٥هـ/١٨٦٨م)، **تلخيص الأساس: شرح البناء والأساس في علم الصرف وبالهامش شرح العلامة السيد محمد الكفويّ (١١٧٤هـ /١٧٦٠م) على البناء والأساس**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٩٣٩م. ص٢٣.

(٣) انظر: سيبويه، الكتاب ٦٨/٤.

وتابعه النحاة في أنّ (فاعَلَ) يأتي من واحد – على اعتبار خروجه عن معنى المشاركة – وذلك نحو: عاقبتُ اللصَ، وطارقتُ النعلَ [١]، ثمّ فصّلوا ما أوْجَزَهُ، فذكروا أنّها تأتي بمعنى المُجَرّد، نحو: سافرتُ [٢]، وفي هذا إلغاءٌ واضحٌ لدلالتها الناتجة من الزيادة فيها، إلّا إن كان المُراد أنّ الاستعمال استغنى بها عن المُجرَّد، لا أنّها بمعناه. وهناك فرق دقيق بين الأمرين؛ لأنها قد تغني عن الثلاثي بما فيها من معنى صرفيّ، ليس فيه، ومن ثَمّ لا يقومُ الثلاثي مقامها؛ لإنّه لا يؤدّي مؤداها، أمّا قولنا: إنّها بمعناه، فهو أنّه لا فرق في المعنى بينهما، فتقارضهما الاستعمال.

ثمّ ظهر التفصيل وتكثير المعاني فيما بعد واضحاً؛ إذ ذكر ابن مالك للصيغة خمسة معانٍ، وهي: المشاركة، وموافقة (أفْعَلَ) ذي التعدية، نحو: باعدتُ الشيءَ وأبعدتُه، وضاعفته وأضعفته، وموافقة المُجَرّد، نحو: جاوزتُ الشيءَ وجُزتُه، وسافرتُ وسَفَرتُ، وواعدته ووعدته، والمغني عن المُجَرّد، نحو: قاسى، وبالى به، وبارك الله فيه، والمغني عن ((أفْعَلَ))، نحو: واريتُ الشيءَ بمعنى أخفيته، وراءيته بمعنى أريته [٣].

إن ما ذهب إليه النحاة في هذا يمكن تقبُّله، من ناحية نظرهم إلى ما انتهت إليه الاستعمالات في التداول، إذ تتقارب الدلالات استعمالاً حين يتوسّع بها الاستعمال، وإن اختلفت في أصل دلالتها الصرفيّة، ولكن لا يمكن أن يكون ذلك كذلك في دلالات الصيغ أساساً ووضعاً، وليس هو شأن البنى والصيغ الصرفيّة الّتي جيء بها لحادث متجدّد كما قال ابن جنّي[٤]، وقال أيضاً: « فأما تفسير أهل اللغة بأنّ استافَ القومُ في معنى تسايفوا، فتفسير على المعنى؛ كعادتهم في أمثال ذلك؛ ألا تراهم قالوا في قول الله عزّ وجلّ: ﴿مِن مَّاء دَافِقٍ﴾[الطارق: ٦]: إنّه بمعنى مدفوق، فهذا لعمري معناه، غير أنّ طريق الصنعة فيه أنّه ذو دَفْق، كما حكاه الأصمعيّ عنهم من قولهم: ناقةٌ ضارِب»[٥].

(١) انظر: المبرد، المقتضب ٧٢/١، ابن جني، المنصف ٩٢.

(٢) انظر: ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي(٦٤٣هـ/١٢٤٥م) **شرح المفصل للزمخشريّ**، تحقيق إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ج ٤، ص ٤٣٩.

(٣) انظر: ابن مالك، التسهيل ٤٥٤/٣، ناظر الجيش، تمهيد القواعد ٨/ ٣٧٥٤.

(٤) انظر: ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان بن جنيّ (٣٩٢هـ،١٠٠١م)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ج٣، ص ٢٧١.

(٥) ابن جني، الخصائص، ١/ ١٥٣.

والمعاني الخمسة الّتي ذكرها ابن مالك آنفاً هي المعاني الّتي استقرّت – حتى عهده – في المصنفات النحويّة، ورَكَن إليها مَن جاء بعده كأبي حيان الأندلسيّ[١]، ثمّ زادَ ابن عقيل معنى الموالاة، نحو: تابعتُ القراءةَ ووالَيتُ الصومَ[٢]، ولم يشعر أنّ هذا المعنى هو المعنى الأساسيّ والجوهريّ لصيغة (فاعَلَ)، فقيّده ببعض الأمثلة فقط، وعَنى به تتابع الفعل دون انقطاع، ولو عبّر عن ذلك بالمطاولة وامتداد الفعل لَكان أوفق للمعنى وأقرب.

وإذا ما استثنينا معنى الموالاة هذا، فإنّ سائر المعاني الّتي ذكرها القدماء – عدا المشاركة – ليست في حقيقتها معاني مستقلّة للصيغة، وإنما هي حَمْلٌ لها على معاني غيرها من الصيغ مثل: (أفْعَلَ)، و(فَعّل)، أو سلبها الدلالة بحملها على المُجَرّد، فتترادف الصيغ الصرفيّة على المعاني، والكشف عن الدلالة الصرفيّة الرئيسة والوحيدة للصيغة يُبيِّنُ أنّ هذا الترادف استعماليّ توسُّعي، وليس في أصل دلالة الصيغة الصرفيّة، إذ لكلِّ صيغة معنى أساسيّ وجوهري لا تعدوه.

وقد استوى عند ابنِ السكّيت دلالة (قاتَلَهُم) مع (قَتَلَهُم)، و(عافاكَ) مع (أعْفاكَ)، وبناءً على هذا عدَّ(عالَيْتُ) في قوله: عالَيْتُ أنساعي وجِلْبَ الكُورِ [٣]، وقول الآخر:

فإلّا تَجَلَّلْها يُعالوكَ فوقَها وكيفَ تَوَقَّى ظهْرَ ما أنتَ راكِبُهْ [٤]

بمعنى يُعلوك فوْقَها [٥]. ولو بحثنا عن الفرق الدلالي الصرفيّ بين (يُعلوك) و(يُعالوك) لوجدناه كاماً في مطاولة الفعل وامتداده في (يُعَالي) دون (يُعْلي). واعتبار هذا المعنى هو الأجود في الشاهدين السابقين، بل هو الأساس، غير أن التوسع في الاستعمال، والنظر إلى عموم المعنى لا يمنع من اعتبار معنى المجرّد، كما ذهبَ ابن السِكِّيت.

(١) انظر: أبو حيان الأندلسيّ، محمد بن يوسف (٧٤٥هـ/١٣٤٤م)، **ارتشاف الضَرَب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٩٨م، ج١/ ١٧٤.

(٢) انظر: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن(٧٦٩هـ/١٣٦٧م)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م، ج ٤، ص ٢٦٣.

(٣) هذا الرجز للعجّاج، انظر: العجاج، **ديوانه**، رواية: عبد الملك بن قريب الأصمعيّ وشرحه، تحقيق: عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م. ص: ٢٣٣. ورواية الديوان: بل خِلتُ أعلاقي وجِلْبَ الكورِ. والأعلاق أو الأنساع: متاع الرَّحْلِ وأدواته، وجِلْب الكور: خشب الرَّحْلِ.

(٤) انظر: **ديوان شعر المتلمّس الضُبعيّ**، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعيّ، تحقيق وشرح: حسن كامل الصيرفيّ، ١٩٧٠م، ص: ١٩٧.

(٥) ابن السكِّيت، يعقوب بن إسحاق (٢٤٤هـ /٨٥٨م)، **إصلاح المنطق**، تحقيق: أحمد شاكر، عبد السلام هارون، ص١٤٥.

والقول نفسه يُقال في الفرق بين (أعفاك) و(عافاك)، فأعفاك جعل فيك عافيّة، أمّا عافاك ففيها مطاولة الفعل وامتداده، وهذه هي دلالتها الأساسيّة والجوهريّة، لكنّ توسُّع الاستعمال فيها يجعلها تقترب من(جَعَلَكَ) ذا عافية، وهذه مظنة الالتباس الذي نجده في نظر الناظرين إليها.

وقول الرضي: إن من معاني (فاعَلَ) التكثيرَ حَمْلاً لها – كما مرَ – على فعَّل، نحو: ضاعفْتُ الشيءَ وضعّفتُه، أي: كثّرتُ أضعافه، وناعمه اللهُ بمعنى نَعَّمَهُ، أي: كّثَّر نِعَمَه [1] – هو من باب حَمل الصيغة على معنى أختها إن تشابهتا فيه توسُّعاً في التداول والاستعمال، أمّا من ناحية صرفيّة محضة فإنّ طريق التكثير في الصيغتين مختلف، ولا يستويان فيه، زيادةً على فروق أخرى سأبينها عند الوقوف مليّاً مع هذا المثال، كما سيأتي [2]، وناعمَه الله، أي: أطال فعل النعمة عليه، ومدّهُ، وفيه معنى لا نجدهُ في نعَّمَه، أي: جعلَه ذا نعمةٍ على مُهلَةٍ ومُكثٍ.

وحينما ذكر الرضي أن (سافرَ) ومُجرَّدَه (سَفرَ) يستويان في المعنى عندهم، استدرك إذ أحسّ بالفرق بين الصيغتين، فقال: «لا بُدَّ في (سافرتُ) من المبالغة» [3]، وهو معنى جديد آخر استنبطَهُ الرضي، يؤازر – عندي – معنى المطاولة الذي لا يخفى في مثل (سافرَ)، وزعَمَ – أيضاً – أنّ (ناولته) بمعنى (نُلتَه)، وهو – كما ذكرت – بالنظر إلى مآل الدلالة والتوسُّع فيها، وإلاّ فإنّ (ناولَ) فيه مطاولة للفعل، وامتداد ليس في (نِلْتَه) المُجَرّد. واستظهر بقراءة: (يَدْفَعُ) [4] الواردة في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُدَافِعُ عَنِ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحج: ٣٨] على اعتبار أنّ توارد القراءتين يعني أنّهما بمعنى واحد. وهو أمر يحتاج إلى تحرير وتحقيق مستقلّ؛ لأنّ لكلِّ قراءة معنى ليس في نظيرها. و(يدفعُ) المُجَرّد الخالي من أيّ زيادة دلالية صرفيّة وبنائية لا يستوي مع (يدافع) الذي يفيد مع أصل الفعل استطالة الفعل واستمراره، وكيف فاتته هنا المبالغة الّتي ذكرها في سافر آنفاً؟

ويؤيّد ما بين القراءتين من فرق إشارةُ ابن جنّي إلى قراءة الحُرِّ النحويّ في كلّ القرآن: (يُسرِعون) بدلاً من (يُسارِعون)، ثمّ تعقيبه على ذلك بقوله: «وأمّا يُسرِعون فأضعف معنىً في السرعة من

(١) انظر: الرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ٩٧/١.

(٢) انظر: ص ٢٦، ٢٧ من هذا البحث.

(٣) الرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ٩٧/١.

(٤) انظر: ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى (٣٢٤هـ/ ٩٣٦م)، **السبعة في القراءات**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ص ٤٣٧، ويَدفَع: قراءة ابن كثير، وأبي عمرو من السبعة، ويُدافع: قراءة بقية السبعة وهي الأشهر.

يُسارِعون؛ لأنّ مَن سابَقَ غيرَه أحرصُ على التقدُّم ممّن آثَر الخُفوفَ وحدَه» [١]، وهو تعليل يؤكّد ما في صيغة (فاعلَ) من زيادة على المُجَرّد، يراها جاءتْ من معنى المشاركة الذي ألمح إليه، وأنا أرى أساسها المطاولة؛ لأنّ مَن سارَعَ غيْرَه وسابقه، فلا بد لفعله من المطاولة.

وعوداً إلى الرضي إذ حَمَلَ (فاعَلَ) على (أفْعَلَ) في نحو: راعِنا سمعك: أي اجعله ذا رعاية لنا، كأَرْعِنا، وصاعَرَ خدَّهُ: أي جعله ذا صَعَر[٢]. وهو من التوسُّع بالنظر إلى المعاني المتقاربة، وحَمْلِ بعضها على بعض كما أشرْتُ، والفرق بين الصيغتين من ناحية الدلالة الصرفيّة هو أن (راعِنا) مُعتَبرٌ فيه مطاولة الفعل، وهو معنى لا يشتملُ عليه (أرْعِنا). وكذا صاعَرَ خدّهُ؛ فإنّها لا تستوي مع أصْعَرَ خدَّهُ؛ لأنّ معنى المطاولة في الأولى هو المُعتَبَر، وفي الثانية الجَعْلُ. وإن كان مآل المعنى واحداً في الاستعمال والتداول؛ لأنها نتيجة الفعل بكلا طريقيْه الصرفيّيْنِ.

فمطاولة الفعل وامتداده معنى صرفيّ لا يمكن التغاضي عنه في كلّ أمثلة (فاعَلَ)، لكنّ حَمْلَ الصيغ المتقاربة في مؤداها النهائي للمعنى على التوسع في الاستعمال، والعموم في المعنى، مسألة تداوليّة وجيهة، يُحْمَد للغويّين وقوفُهم عليها، وعدم إغفالها، غير أنّ فصل دلالة البِنى أصلاً عمّا يقودها إليه الاستعمال أمرٌ لا يقلُّ أهميّة عن سابقه، إذا تعلّق الأمر باستخراج المعاني من مُختَلَفِ أبنيتِها. وكثيرٌ منهم فيما لا يحصى من مواقعَ، لم يُغْفِل هذا؛ فهو أمر جليّ نجده في أثناء مصنّفاتهم.

وقد مرّ أن ابن مالك جعل (فاعَلَ) موافقاً ل(أفْعَلَ) أو مُغنياً عنه، وقد مثّل الشارح (ناظر الجيش) للمُغْني عنه بقوله: وارَيْتُ الشيءَ، أي أخفيْتُه [٣]، وأرى أنّ (وارى) قد تُغني عن (أخفى) معجميّا، لكنّي لا أظنُّها أغنت عنها من حيث دلالتهما الصرفيّة، لأنّ الفعل (وارى) مبنيٌّ صرفيّاً على الاستطالة، وامتداد الفعل، أي جعله وراءه بمطاولة الفعل وامتداده، وهو المعنى الذي تطلَّب صيغة (فاعَلَ) هنا، أما (أخفى) فهي للجَعْل والصيرورة دون مطاولة؛ فلا تستوي معها.

(١) ابن جنّي، أبو عثمان بن جنّي (٣٩٢هـ،١٠٠١م)، **المحتَسَب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها**، تحقيق: على النجدي ناصف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٤م. ١/ ١٧٧.

(٢) انظر: الرضي الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ٩٧/١.

(٣) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد ٨/ ٣٧٥٤.

وكذلك الحال في موافقة المُجَرّد، نحو: جاوزت الشيءَ وجُزتَه، وسافرتُ وسَفَرتُ، وواعدتُ ووعدتُ[1]، فالفرق أساسيّ في المعنى الصرفيّ بين المجرّد والمزيد، لكنّ كثرة الاستعمال والتداول قد توسّع استعمال المزيد، فتجعله يؤّدي معنى المجرّد، وإن كان الفرق الصرفيّ كامناً فيه.

وثمّةَ فرقٌ بين قولهم: (المُغني عن المُجَرّد) و (الموافق له)؛ فالمغني عن المجرّد لا يسلب الصيغة المزيدَة دلالتها، ولا تتعارض دلالتها الصرفيّة مع قيامها مقام المُجَرّد، بل إنّها – دلالتها الصرفيّة – هي الّتي رشّحتْها لتقوم مقامه، وتغني عنه في ذلك الموضع؛ وذلك لاعتبار هذا المعنى فيها دون المُجَرّد، وذلك نحو قاسى، وبالى به، وبارك، فلا يخفى معنى مطاولة الفعل وامتداده فيها، فالمقاساة لا تكون إلّا بامتداد الفعل ومطاولته، وكذا المبالاة، والمباركة، ولو جيء بالثلاثي المُجَرّد فإنه لن يتحمَّل هذه الدلالة. أمّا الموافق للمجرّد فقد عرضتُ إشكال هذا المعنى بما يغني عن أعادته.

ومن ترخُّصهم في ضبط الحدود بين هذه الدلالات ونظرتهم التداولية لما آلت إليه في الاستعمال نجد تداخلاً في الأمثلة، ونقلاً لها عندهم من صيغة إلى أخرى، ففاعَل الذي حمله سيبويه وابن يعيش على فعَّل مثلاً، نحو: ضاعفَ وضعَّفَ، وناعمَ ونعّمَ نجد أنّ ناظر الجيش يجعله بمعنى (أفْعَلَ)، وبعضهم اكتفى بنفي المشاركة عن مثل هذه الأمثلة كما أسلفت [2]. وهذا ما يجعل الحاجة ملحّة إلى إعادة النظر بضبط الدلالات الصرفيّة الأساسيّة أو الجوهريّة للصيغ.

المُحدَثون ومعاني (فاعَلَ):

يُلاحظ في علم الصرف شدّة متابعة اللاحق للسابق لا سيّما في الدلالات الصرفيّة للأبنية، وعلى رأسها صيغ الأفعال المزيدَة، وهو أمر ملموس في الدراسات الصرفيّة الحديثة، سواء أكانت تقليدية ذات طابع تعليميّ أم مُجَدِّدة، ومتابعتهم للسابقين حتى في الأمثلة أمرٌ أوضح من أن يُنكَر.

وفي دلالة (فاعَلَ) الصرفيّة ذهبَ جلُّ المحدَثين مذهب القدماء، وجاءوا بما عندهم كما هو، من حيث تعدُّد معاني الصيغة، ومن حيث إن أظهر معانيها المشاركة، وأمثلهم طريقة اجتهد واشتقّ معاني ودلالات أُخَر استوحاها من المعاني القديمة واشتقها منها، أو من بضع أمثلة عرضَتْ له هنا أو هناك. غير أن بعض المحدَثين أدرك ما في معاني الصيغة من اضطراب وتداخل؛ فاجتهد رأيَهُ، وجاء بإشارات جوهريّة جَعَلْتُها من هوادي هذا البحث.

(١) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد ٨/ ٣٧٥٥.

(٢) انظر: سيبويه، الكتاب ٦٨/٤، ابن يعيش، شرح المفصّل، ٤٣٩/٤، ناظر الجيش، تمهيد القواعد، ٨/ ٣٧٥٤.

أمّا الطائفة الأولى من المحدَثين المتابِعين فلا حاجة لاستعراض ما قالوا؛ فهو تكرار محض لما سبق عند القدماء، لكنّي سأذكر ما زادوه ولو مصطلحاً، ثمّ أمضي إلى الطائفة الثانية ذات النظر التحقيقي في المعاني.

ولعلّ أبرز استقصاءٍ للمعاني الصرفيّة وحَصْرِها هو ما جاء به طه شلاش؛ فقد استخلصَ لصيغة (فاعَلَ) خمسة معانٍ، هي: المشاركة، وكونها بمعنى (أفْعَلَ) أو فعّل، وهما تكرار لما سبق عند المتقدّمين، ثمّ أورد معنييْنِ آخريْنِ، أخذهما عن المتأخّرين، أوّلهما: إتيان الفاعل إلى مكان أصله، نحو: يامَن، وشاءَمَ، أي أتى اليمن والشام، وعالى: أي أتى العالية [١]. وهو معنى لم يقل به المتقدّمون، ولا يخفى أن المعنى الصرفيّ هو مطاولة الفعل وامتداده، فَمَن اتجه نحو اليمن، فكأنّما امتد فعله واستطال حتى بَلَغَها أو كاد. هذا هو المعنى الصرفيّ الأساسيّ الذي لم تخرج عنه الصيغة بكلّ أمثلتها، ولا يستقيم الأمر بزيادةِ معنىً صرفيٍّ جديد مُشتَقٍّ من بعض أمثلتها ومقتضاها المعجميّ.

وثانيهما: إتيان الفاعل زمن أصله، مثل: باكرتُ الرجلَ وضاحيْته، وقول مالك بن الريب:

يراوِحُ صبيان القرى ويُغادي. [٢]

وما قيل عن سابقه يُقال عنه، بل إن معنى مطاولة الفعل فيه أظهر، فباكرتُ: امتداد الفعل المشتق من الاسم (بُكْرَة)، أو من الثلاثي بَكرَ، وضاحيت مثله، ولا يخفى امتداد الفعل في يراوح ويغادي.

ثمّ ختم طه شلاش معانيه بالمعنى الخامس وهو تكرار الفعل وموالاته، ونقله من إبراهيم اليازجي، مع أنّه سبق عند ابن عقيل كما أشرتُ.

وقد نقل طه شلاش نصّاً لمصطفى جواد يخالف فيه سيبويه في معنى المشاركة، إذ قال: «لو كان ذلك حقّاً (أي معنى المشاركة) ما احتاجوا إلى صيغة (تفاعلوا) للاشتراك، والصحيح عندي أنّه على نوعين: مشاركة، وتهيئة إليها، ألا ترى قول الشاعر:

فلأياً قصَرتُ الطَرْفَ عنهم بجَسْرَةٍ أمونٌ إذا واكلتُها لا تُواكِلُ [٣]

(١) انظر: هاشم طه شلاش، **أوزان الفعل ومعانيها**، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٧١م، ص ٨٤.

(٢) انظر: هاشم طه شلاش، أوزان الفعل ومعانيها، ص ٨٤. والشطر المذكور من الشعر المنسوب لمالك بن الريب، وهو عجز بيت وصدره: زمانَ هو المُقْرِي المُقِرُّ بذلّةٍ. انظر: **ديوان مالك بن الريب**، تحقيق: حمودي نوري القيسيّ، مستلّ من مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد ١٥، الجزء الأول. ص ١٠٠.

(٣) انظر: **ديوان الحطيئة**، جَرْوَل بن أوس (على الأرجح)، جمع وتحقيق: حمدو طمّاس، دارالمعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م. ص: ١١٦. وفي ديوانه: (ذَمول) مكان (أمونٌ)، وهي لا تضرّ في موضع الشاهد هنا.

فلو كان واكلتها يفيد المشاركة لسقط قوله (لا تُواكِلُ). وكذلك قول بعض قريش لحسّان:

فخُذْ ضربةً بالسيف مني فإنّني غلامٌ إذا هوجِيتُ لستُ بشاعرِ [1]

فمعناه: لا أُهاجي» [2].

ومثل هذا النظر هو المُعَوَّل عليه في الكشف عن الدلالة الحقيقيّة للصيغة وضبطها، وخلاصته أنّ مصطفى جواد لا يُنكِر معنى المشاركة على إطلاقه، لكنّه لا يراه يتحقّق في كثير من استعمالات الصيغة، ومن ثمّ كأنه يخالف أن تكون هي معنى (فاعَلَ) الرئيس، كما استقرّ عند القدماء والمحدَثين.

وربما كان الشاهد الذي أوردهُ (طه شلاش) عن مصطفى جواد يكشف عن أن المشاركة ليست معنى أصيلاً في صيغة فاعلَ، لكنّها لازمة للمعنى في الأفعال الّتي تتطلب مطاولتها ذلك، فلو قال قائل: هاجى زيدٌ عمراً، لم يشكّ أحدٌ بادي الرأي أنهما تهاجيا، ولكن الشاهد يبيّن أن المهاجاة قد تكون من طرف الفاعل المُسنَد إليه الفعل فقط؛ بدليل نفيها عن الثاني، وهذا يؤيّد أنّ المعنى الصرفيّ الأساسيّ للصيغة مطاولة الفعل وليس المشاركة، وهي مطاولة تمسّ الطرفين(الفاعل والمفعول به) بأدني تعلّق للمفعول به، ليس على سبيل مشاركته بالفعل.

وذهب جرجي زيدان إلى أنّ الألف في (فاعَلَ) تفيد المبالغة [3]، وقد سبقت الإشارة إلى هذا المعنى عند الرضي الأستراباذي، وهو ليس ببعيد عن معنى مطاولة الفعل وامتداده كما أشرت.

وتنبّه إبراهيم اليازجي إلى معنى الموالاة، الذي سبقت الإشارة إليه عند ابن عقيل، لكنّه لم ينازع الصرفيّين معنى المشاركة، ولم يجعل الموالاة معنىً رئيساً وحيداً لصيغة (فاعلَ)، لكنّه تنبّه إلى أنّ كثيراً من أمثلتها تُحمَل على تكرار الفعل، وموالاة بعضه بعضاً، ومراده من التكرار والمولاة – كما هو واضحٌ – قريب جدّاً مما سميّتُه مطاولةً وامتداداً ، قال: « وهناك أمثلة شتى لا يتّجه فيها معنى المشاركة، ولا ينطبق على معنى (فَعَلَ)، أو (أفْعَلَ)، أو (فعَّلَ)، كقولك: طالبتُه بدَيْني، وضايقته، وتابعته، وطاردتُ الصيدَ، وراقبتُ النجمَ، وهاجمَ العدوُّ البلدَ، وحاصرَه... وراجعه، وما شاكل ذلك، فإنّ هذه كلها لا تحتمل معنى المشاركة؛ لأنّ الفعل فيها من جانب واحد كما ترى، ولا يفي بها معنى

(١) البيت لصفوان بن المُعَطّل، انظر: ابن هشام، جمال الدين عبد الملك بن هشام (٢١٣هـ)، **السيرة النبويّة**، تحقيق مصطفى السقّا، وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شلبي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية، ١٩٥٥م، مصر، ج٢، ص ٣٠٥.

(٢) انظر: طه شلاش، أوزان الفعل ومعانيها، ٨٤. ولم أعثر على هذا النص في كتب مصطفى جواد، من غير ما شك في ثقة الناقل عنه وهو طه شلاش.

(٣) انظر: جرجي زيدان، **الألفاظ العربية والفلسفة اللغويّة**، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت، ١٨٨٦م، ص ٣٧.

(فَعَل) المُجَرّد، ولا معنى (أفْعَلَ)، ولا (فعَّل) فيما يحتمل ذلك منها؛ لأنّ في قولك: طالبته بدَيْني معنى لا تجده في طلبته، وكذا قولك: عاطيْته وأعطيته، وعاليْته وعلّيتُه»[١].

ثمّ خلُص إلى أنّ هذه الأمثلة يُراد بها تكرار الفعل، وموالاة بعضه بعضاً، فقولك: (طالبته بديْني) حقيقة معناه: طلبته به مرّة بعد مرّة، وكذا قولك: طاردتُ الصيدَ، وراقبتُ النجمَ. وهذا فيما أرى تصوُّر دقيق للمعنى الصرفيّ، وفهم حصيف له، لكنّ المصطلح الذي استعمله قد لا يؤدّي المعنى كما ينبغي، فالتكرار والموالاة يحتملان تقطُّع الفعل، وتكراره يعني تجدّدُه مرّة بعد مرّة، في حين أن دلالة الصيغة تدلّ على امتداد الفعل واتّصاله، ومطاولة الفاعل له دون تقطُّع، ودون تجدُّدٍ وتكرار، وهو المصطلح الذي أراه يؤدّي المعنى بدّقة [٢].

ولم يعدَّ اليازجي صيغة (فاعَلَ) مستقلّة بمعنى الموالاة والتكرار فقط كما أشرتُ، بل ذكَرَ معانيَ أُخَر للصيغة، منها طَلَبُ الفعلِ عن طريق المزاولة والعلاج، قال: «وقد يجيء (فاعَلَ) بمعنى طَلَب الفعل من طريق المزاولة والعلاج، ولازَمَهُ التكرارُ كما لا يخفى، وهذا قد يكون من الجانبين، أي من جانبي الفاعل والمفعول جميعاً، وقد يكون من جانب واحد، كما في الأمثلة السابقة، فالأول: نحو قولك: سابقته، وغالبته، وصارعتُه، وما جرى مجراها، فإنّ معنى مسابقته طَلَبُ كلّ منّا أن يسبق صاحبه، لا أنّ كلّ واحد منا قد سبق الآخر كما هو المفهوم من مطلق معنى المشاركة، وإلا كان كلّ من الفاعل والمفعول سابقاً ومسبوقاً في وقت واحد، وهذا محال، ومن هذا قولك: قاتلتُه، أي طلبَ كلّ منّا قَتْل صاحبه، وهو المعنى الذي ينبغي أن يُفهَم من هذا اللفظ، كما يُستدرَك بأدنى تأمُّلٍ، وحينئذٍ فالمشاركة إنما هي في طلب الفعل لا في الفعل نفسه ..»[٣].

واليازجي – هنا – لم يستطع أن يخرج بدلالة محدّدة تختلف عن المشاركة، ولم يكن الفصل بين طلب الفعل ومزاولته وعلاجه واضحاً، وإن كان الذي شرَحَهُ أقربَ ما يكون إلى المطاولة، فقد ابتغى أن ينفي المشاركة في الأمثلة التي أوردَها، لكنّه انتهى إليها بشكل أو بآخر، ولو تنبّه إلى أنّ المعنى الأساسيّ هو مطاولة الفعل – وما مزاولة الفعل وعلاجه إلّا تجسيد لهذه المطاولة – لَما وقع بما وقع

(١) إبراهيم اليازجي، «اللغة والعصر»، **مجلة البيان**، السنة الأولى، جزء ١٤، ص ٥١٣.

(٢) الفرق بين الموالاة والمطاولة – فيما بدا لي استئناساً بالمعاجم اللغويّة– هو أن الموالاة: تتابُع الشيء مرّةٍ بعد مرّة، مثل الطواف بالبيت سبعاً مولاةً، والسجع: موالاة الكلام على رَوِيٍّ واحد. فالموالاة: المتابعة لكنّ فيها تجدُّداً وتكراراً، أو فيها انقطاع بين المرّة والمرّة. أمّا المطاولة فهي امتداد الفعل ومتابعته دون انقطاع، وهي من مطاولة الفاعل له دون انقطاع، وهو ما رأيته المصطلح الأَولى بدلالة صيغة(فاعَلَ) لأنّه فعل ممتد أو متطاول، دون أن تكون مطاولته تكراراً له أو موالاةً له مرّة بعد مرّة.

(٣) إبراهيم اليازجي، اللغة والعصر، ص ٥١٥.

فيه؛ لأنّ المطاولة وامتداد الفعل الّتي هي الدلالة الصرفيّة الأساسيّة تتأثر بمعنى الفعل المعجميّ فيقرّبها في بعض الأمثلة من المشاركة، وأحياناً في أمثلة أخرى تبدو كما لو أنّها مزاولة للفعل وعلاج له، وهو أمر لا ينفي كونها الدلالة الصرفيّة الأساسيّة، والفعل مسنَد لفاعله فيها، وواقع على مفعوله، ولا حاجة لتلك التأويلات الّتي استدعاها معنى المشاركة، أو معنى المزاولة، والعلاج الذي ذكره اليازجي(١).

ولعلّ اليازجي تأثر بمعالجة بعض النحاة لمسألة: هل المفعول في صيغة (فاعَل) قد وقع عليه أصل الفعل أم هو مفعول للمشاركة؟ (٢) فجاء اليازجي بمعنى ربما رآه يعالج هذه المسألة، ففي الأفعال الّتي يكون الفعل فيها من جانب واحد، نحو: خادعته وخاتلته وماكرته وماحلته وكايدته وعاجزته ذهبَ إلى أن المعنى في كلّ ذلك طلب الفعل ومزاولته لا على معنى إيقاعه. (٣)

وإذا كنت أتفق معه في طلب الفعل، ومزاولته الّتي أراها لا تختلف عنَ مطاولة الفعل شيئاً، فإني أخالفه في (عدم إيقاعه)، أي: عدم وقوع الفعل، فهذه الأفعال من ناحية نحويّة تأخذ مفعولاً، وكيف تأخذ مفعولاً إن لم يقع الفعل عليه؟ غير أنّ مفعولها ليس مثل مفعول المجرّد، ولكنه مفعول للفعل وفيه معنى المطاولة والامتداد، فلا يُقاسُ مفعولها بمفعول المجرّد من حيث وقوع الفعل عليه مباشرةً، وهو ما التفت إليه بعض النحاة كما أشرت قبل قليل، وعدّه مفعولاً للمشاركة، وحقيقةً هو مفعول للفعل على معنى المشاركة كما ذهبوا أو على المطاولة.

وقد تنوَّعت الآراء وتضاربت الأقوال في مجمع اللغة العربيّة في القاهرة عند الوقوف على هذه الصيغة ودلالتها، فقد حملها على المشاركة في بعض قراراته، وألمح الزيّات إلى معنى المغالبة (٤) ، وحينما واجهتهم بعض المصطلحات في علم الفيزيقا مثل المحاثّة والمعاوقة لم يجدوا بدّاً من اعتبار أن معنى الموالاة والمتابعة من أمّهات معاني فاعلَ عند القدماء، وفي متن اللغة عشرات الأمثلة على ذلك، ومن ثمّ أجازت لجنة المجمَع استعمال هذا المعنى، أي صوغ (فاعَلَ) للدلالة على الموالاة والمتابعة إذا أُريد إبراز هذه الدلالة عند الحاجة (٥) .

---

(١) انظر: إبراهيم اليازجي، اللغة والعصر، ص ٥١٥.

(٢) انظر: الرضي الأستراباذي، شرح الشافية، ج١، ص ٩٦، ٩٧.

(٣) انظر إبراهيم اليازجي، اللغة والعصر، ص ٥١٥.

(٤) انظر: مجمع اللغة العربية(القاهرة)، **القرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب ١٩٣٤ – ١٩٨٧**، إعداد ومراجعة: محمد شوقي الأمين، إبراهيم الترزي، القاهرة، ١٩٨٩. ص ١٦.

(٥) مجمع اللغة العربية(القاهرة)، **في أصول اللغة، القرارات التي صدرت في الدورات من ٤٨ – ٦٤**، تقديم ومراجعة: أحمد مختار عمر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م، ج٤، ص ٢٨.

ويؤخَذ على قرار المَجمَع هذا قولهم: إن معنى الموالاة من أمّهات معاني فاعل عند القدماء، وليس هو في حقيقة الأمر كذلك، لا من حيث أصالته عندهم، ولا من حيث وروده؛ إذ سبقت الإشارة إلى أنّ أوّلَ من ذكر هذا المعنى هو ابن عقيل، وهو متأخِّر نسبيّاً.

ومن العجيب أيضاً أنّ إبراهيم السامرائيّ عارض قَصْر بناء فاعلَ على الموالاة – مع أن المجمَع لم يفعلْ ذلك – وعدّه تضييقاً لهذا البناء؛ لأنّ في الكثير مما جاء على (فاعَلَ) لا يؤدّي المفاعلة، ولا الموالاة، ومنها طالعَ وجاهرَ [١].

ولعلّ ذلك يعود إلى معنى الموالاة في ذهن السامرائي، وهو متابعة الفعل وتكراره مرّة وراء مرّة، بناءً على ما ذكره سابقوه من أمثلة، نحو: تابع، ووالى، فصار معنى الموالاة محدوداً بذلك، وما أظنه يناكف المعنى لو تصوَّره مطاولةً للفعل وامتداداً له، لأنّه جليٌّ في المثالين اللذيْن ذكرهما، وهما طالَع، وجاهَرَ. أمّا المُستَغرَب منه فهو اعتباره أن حمل الصيغة على دلالة صرفيّة واحدة تضييق لمعناها، ورأيه هذا أيضاً يمكن فهمه في ظل المعهود في الصيغ الصرفيّة من أنّ لكلِّ معنى مُفتَرض فيها مجموعة من الأمثلة المتشابهة، فقصر المعنى على أحد معانيها وهذه الحال يُرى تضييقاً، أمّا الكشفُ عن المعنى الحقيقي الأساسيّ للصيغة الذي يستوعب كلّ مثال يُصاغ عليها فليس هذا من التضييق في شيء.

وبناء على تصوُّر السامرائي السابق ردّ محمد شوقي الأمين – عضو المجمع – مسألة توحيد الدلالة الصرفيّة للصيغة؛ لأنّ لكلِّ صيغة عدة معانٍ، وهو رأي كما ذكرت لا يختلف عما درج في كتب الصرف القديمة والحديثة.

ثمّ خلُص المجمعُ إلى قياسيّة (فاعَلَ) للدلالة على المشاركة والموالاة [٢]، وقرار المجمَع هذا – على عِلّاته – يُعَدُّ خطوة متقدّمة إلى الأمام، وممهّداً لما جئت به في بحثي هذا، ومؤيّداً له، من حيث محاولة تحرير معنى الصيغة، وقصرها على معنيْين قياسيّيْن، قد بيّنت هنا شدّة التباسهما، ولعلّي في بحثي هذا أكون قد استكملت الشوط في تحرير معنى الصيغة الحقيقيّ.

(١) انظر: مجمع اللغة العربية(القاهرة)، في أصول اللغة، القرارات التي صدرت في الدورات من ٤٨ – ٦٤، ج٤، ص ٢٨.

(٢) انظر: مجمع اللغة العربية(القاهرة)، في أصول اللغة، القرارات الصادرة في الدورات من ٤٨ – ٦٨، ص ٢٨.

وقد اهتدى عودة الله القيسي إلى مصطلح المطاولة في (فاعَلَ)، ومعناه، قال: «والمفاعلة فيها معنى المطاولة والتتابع والاستمرار» [١]، فالمصابرة مطاولة من الصبر، وتتابع له لا ينقطع، كما قال[٢]، لكنّه لم يكن بصدد تحرير معناها الصرفيّ وتحقيقه، إذ لم يجعل المطاولة معنىً أساسيّاً وحيداً للصيغة، حتى إنه لم يفُكَّ به إشكال القدماء حولَ الفرق بين (جازى) و(جَزى) الذي عَرَضَ له، لكنّه استطاع بمعنى المطاولة أن يلمح توثيق الفعل اصبروا بصيغة (صابروا) لما فيها من مطاولة في قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ﴾ [آل عمران: ٢٠٠]. [٣]

وقد خلط بعض الدارسين خلطاً واضحاً بين معنى التكثير الذي حملَ عليه القدماء (فاعَلَ)، على أنّها بمعنى فعَّل، ومعنى التكرار والموالاة الظاهر فيها [٤].

وأقرّ بعضهم بصعوبة التفريق بين معنى التكثير في (فاعَلَ)، ومعنى الموالاة والمتابعة في تكرار حدوثه، ولم يجد بُدّاً من القول: إن هذه الصيغ تسمح للمتأمِّل استقراء غير معنى في صيغة واحدة، وعلَّق ذلك على مرونة اللغة وليونتها! [٥]، وهو أمر يدعو للعجب إن تعلّق الأمر بالدلالة الصرفيّة الحقيقيّة وتحقيقها.

دلالة (فاعَلَ) الصرفيّة، الحقيقةُ والمشكلةُ:

أدّى اعتبار المشاركة المعنى الرئيس للصيغة إلى إشكالات في تفسير النصوص والمعاني، زيادة على إشكالات نحويّة أشرت لبعضها فيما تقدّم، وخرج الأمر في كثير من المواضع إلى ما لا يخلو من تعسُّف في فرض معنى المشاركة على أمثلة لا تتحمّله.

(١) القيسيّ، عودة الله منيع، **سرّ الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغويّ واحد في القرآن الكريم**، ط١، دار البشير، ومؤسسة الرسالة، عمّان، ١٩٩٦م، ص ٨٦.

(٢) انظر: القيسيّ، عودة الله منيع، سرّ الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغويّ واحد في القرآن الكريم، ص٨٦.

(٣) انظر: القيسيّ، عودة الله منيع، سرّ الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغويّ واحد في القرآن الكريم، ص ٨٦.

(٤) انظر: فياض، سليمان، **الحقول الدلالية الصرفيّة للأفعال العربية**، الطبعة الأولى، دار المريخ، الرياض، ١٩٩٠م، ص ٧٦.

(٥) انظر: عمايرة، حنان، «معاني الزيادة في الفعل الثلاثي في اللغة العربية»، **مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية**، المجلد ٢٠، العدد ٢، ص ٣٠٥.

ومن الإشكالات النحويّة الوجوه الإعرابيّة الّتي وجّهوا عليها شاهد سيبويه، وهو:

قدْ سالَمَ الحياتُ منه القَدَما الأفْعوانَ والشجاعَ الشجعما [١]

إذ أعربَ سيبويه (الأفعوانَ) على أنّه منصوب بفعل محذوف تقديره: وسالَمَ (هو، أي القدمُ) الأفعوانَ، فالحيّات في الشطر الأول فاعل مرفوع بالفعل (سالَمَ)، وهي في الشطر الثاني منصوبة بالفعل نفسه تقديراً؛ لأنّه فعل مشاركة، فالفاعل فيه مفعول والعكس. ولا يخفى ما في هذا الإعراب من تكلُّف جاء من اعتبار معنى المشاركة. ثمّ جاء ابن مالك، فقال: الأفعوان والشجاع بدل من الحيّات، لكنّه منصوب على المعنى؛ لأنّ الحيات مرفوع لفظاً على أنّه فاعل، ومنصوب معنىً على أنّه مفعول للفعل سالَمَ؛ لأنه فعل مشاركة، والفاعل مفعول، والمفعول فاعل [٢]، وهو إعراب مستفاد من إعراب سيبويه، غير أنّه تخفّف من تقدير الفعل، وذهب إلى تقدير أشد تكلُّفاً. ويُذكَر أنّ للبيت رواية كوفية [٣] بنصب الحيّاتِ تغني عن هذا التعسُّف والتأويل.

ولولا اعتبار معنى المشاركة لَما اضطرّوا لمثل هذه الأوجه الإعرابيّة، الّتي تجعل الفاعل المرفوع في التركيب مفعولاً به في المعنى، والمفعول المنصوب فاعلاً في المعنى، مع أنّ الصيغة – لو وجّهناها على معنى المطاولة – لا تحتاج كلّ هذا التقدير والتكلُّف، ولا ينتفي معنى المشاركة فيها، لأنّه في مثل هذا متفرِّع عن معناها الصرفيّ الأساسيّ، وهو المطاولة كما بيّنتُه في غير موضع؛ ففعل المسالمة إن طال فلا بُدَّ أن يتعلَّق بالمسالِم والمسالَم، وكلّ من الفاعل والمفعول مُتعيَّن فلا حاجة للعكس ضمناً وتقديراً [٤] الذي أتعب النحاة أنفسهم فيه.

ولمَّا أقرّ النحاة معنى المشاركة على أنّه المعنى الرئيس لِـ (فاعَلَ) ورسّخوه – إلى جانب المعاني الأخرى المُشار إليها – ركَنَ أصحابُ التفسيرِ إليه، واعتبروه في الصيغ الّتي جاءت عليها في القرآن الكريم، وهو ما أدّى إلى اضطراب واختلاف يشهد على اضطراب تعدُّد الدلالات الصرفيّة في هذه الصيغة، وعلى عَدِّ المشاركة دلالة أساسيّة حُمِلَ جُلَّ الأمثلة عليها.

(١) سيبويه، الكتاب ٢٨٧/١. والرجز مُختَلَفٌ في نسبته، وانظر تخريجه مفصّلاً في: إميل بديع يعقوب، المعجَم المفصّل في شواهد العربية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م. ج ١٢، ص: ٥٢.

(٢) انظر: ابن مالك، التسهيل ٣/ ٤٥٤.

(٣) انظر: ابن جنّيّ، الخصائص ٢/ ٤٣٠.

(٤) مراد النحاة بهذه العبارة: هو أنّ الفاعل في صيغة (فاعَلَ) مفعول في المعنى، والمفعول فاعل في المعنى، حتى يتم معنى المشاركة مناصفةً بين طرفيْها.

انظر في قوله تعالى﴿حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [التوبة: ١٠٧]، أليس المعنى الصرفيّ مطاولة فعل الحرب؟ أليسَ بيِّناً أنّها من طرف واحد، لا مشاركة فيها، أوليس معنى المشاركة – إن رآهُ راءٍ – هو بأدنى تعلّق للطرف الثاني في الفعل حتى لو كان تقبُّل الفعل ووقوعه عليه؟

وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [هود: ٣٧]، فليس المعنى قائم على اشتراك الطرفين بالخطاب؛ لأنّ الصيغة وإسنادها لا يدع مجالاً للشك في أنّ الخطاب من جهة النبيّ نوح – عليه السلام – لله جلّ وعزَّ؛ لأنّ المعنى: لا تسألني لهم النجاة[١]، ومراد الصيغة مطاولة الفعل وامتداده، لا مشاركة الطرفين فيه أساساً، ولو تصوّرنا المشاركة فيها فإنّها منبثقة عن المطاولة؛ فإنّ طول الخطاب وامتداده يجعل الطرف الثاني – تعالى– متعلّقاً به أدنى تعلُّق، وهو تَقَبُّلُهُ الخطابَ، وكونه موجَّهاً إليه – تعالى – أمّا مشاركته في الخطاب فليس ذلك بلازم من الصيغة، حتى يُبنى عليه معناها.

وفي قوله تعالى: ﴿شَاقُّواْ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأنفال: ١٣]: ذهبوا في تأصيل المعنى إلى أنّها من الشِقِّ، فالمُشاقّة: هذا من شِقّ، وهذا من شِقّ، ولا يخفى التعنّت والتكلّف في هذا؛ لأجل معنى المشاركة، والأيسر والأقرب أنّه من المشقّة: كما ذكر ذلك أبو حيّان الأندلسيّ، غير أنّه بقي مرتهناً لمعنى المشاركة، فقال: «لأنّ كلّ واحد منهما يحرص على ما يشُقُّ على صاحبه» [٢]، ودلالة (شاقّوا) على المطاولة ظاهرة، وما جيء بالفعل على هذه الصيغة إلا من أجلها، وحظّ المشاركة فيها إنْ اعتبرناه جاء من تعلُّق الطرف الثاني بالفعل أدنى تعلُّق، وهو وقوع مطاولة الفعل عليه، والتعلُّق على هذا لا يجعل المشاركة معنىً أساسيّاً للصيغة.

وقوله تعالى: ﴿عَاهَدَ اللَّهَ ﴾ [التوبة: ٧٥]، لا تتوجّه دلالتها الأساسيّة إلى المشاركة، وإن أوّلوها فيها وحملوها عليها [٣]. وحمل أبو حيّان الفعل (واعَدَ) في قوله تعالى﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١] على معنى الواحد، وهو نفي للمشاركة، ثمّ قال: ويحتمل أن يكون صَدَرَ من اثنين على أصل المفاعلة، فيكون الله قد وعدَ موسى الوحي، ويكون موسى قد وعد الله المجيء للميقات[٤]، وغلّط

(١) انظر: البقاعي، إبراهيم بن عمر (٨٨٥هـ/ ١٤٨٥م)، **نظم الدُّرَر في تناسب الآيات والسوَر**، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ج ١٣، ص ١٣٣.

(٢) أبو حيان الأندلسيّ، محمد بن يوسف (٧٤٥هـ،١٣٤٤م)، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: محمد صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ، ج١، ص٦٣٥.

(٣) انظر: النعماني، أبو حفص: عمر بن علي (٧٧٥هـ/ ١٣٧٤م)، **اللّباب في علوم الكتاب**، تحقيق: عادل أحمد، وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م. ج٢، ص ٦٨.

(٤) انظر: أبو حيان الأندلسيّ، البحر المحيط في التفسير، ج١، ص ٣٢١.

هذا المعنى النحّاسُ–من قبل– ذاهباً إلى أنّ المواعدة هنا من باب الموافاة، وليست من الوعد والوعيد في شيء، وهو قول الكسائيّ أيضاً[١]، واختار بعض القرّاء قراءة (وعَدَ) على (واعدَ) تجافياً عن معنى المشاركة الذي لا يليق بمواعدة العظيم تعالى موسى عليه السلام؛ إذ اختار أبو عمرو بن العلاء (وإذ وَعَدْنَا موسى)، وحجّته أنّ المواعدة إنما تكون من الآدميين، وأما الله – تبارك وتعالى – فإنّه المنفرد بالوعد والوعيد، وقرأ الباقون (وإذ واعدنا)[٢] وحجّتهم أنّ المواعدة كانت من الله تعالى ومن موسى، فكانت من الله أنّه واعدَ موسى لقاءَه على الطور ليكلمه، ويكرمه بمناجاته، وواعد موسى ربّه المصير إلى الطور، ثمّ استدركوا: ويجوز أن يكون المعنى على إسناد الوعد إلى الله تعالى نظير ما تقول: طارقتُ نعلي وسافرتُ، والفعل من واحد على ما تكلمت به العرب[٣]، أي دون اعتبار معنى المشاركة، وهذا هو الحقُّ. غير أنهم عدّوا القراءتين بمعنى واحد، ووجّهها هنا ابنُ عاشورٍ على أنّ خروجَها إلى معنى المُجَرّد تأكيدٌ ومبالغةٌ؛ لأنّ المفاعلة تقتضي تكرار الفعل من فاعلين، فإذا خرجَتْ عن بابها (أي المشاركة) بقي التكرار فقط (لعلّه يعني التكرار والموالاة) من غير نظر للفاعل[٤]. وكلّ ما تراه هنا من التباس وتلمُّس للمعنى إنما جاءَ من اعتبار معنى المشاركة.

وخرّج مكيّ القيسيّ معنى المشاركة في المواعدة تخريجاً لطيفاً في أحد قولَيْه، وهو أن يكون من موسى عليه السلام قبولُ الوعد، والتحرّي لإنجازه، والوفاء به؛ فيقوم ذلك منه مقام الوعد، ويجري منه قبول إلى معنى المفاعلة [٥]، وهذا يؤيّد ما أشرتُ إليه من قبل وهو أن المشاركة تلتبس بدلالة الصيغة بأدنى تعلُّق للطرف الثاني فيها، والأصل في الصيغة هو المطاولة.

(١) انظر: النحاس، أبو جعفر: أحمد بن محمد (٣٣٨هـ/ ١٠١٨م)، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير زاهد، الطبعة الثانية، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥م، ج١، ص ٢٢٣، ٢٢٤. السمين الحلبي، أحمد بن يوسف(٧٥٦هـ/١٣٥٥م)، **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق، ج١، ص٣٥٣.

(٢) انظر: ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد (٤٠٣هـ/١٠١٢م)، **حجة القراءات**، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٧م، ص ٨٧.

(٣) انظر: ابن زنجلة، حجة القراءات، ص ٨٧.

(٤) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، **التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)**، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م، ج١، ص٤٩٧.

(٥) انظر: القيسيّ، مكي بن أبي طالب(٤٣٧هـ،١٠٤٥م)، **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها**، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط ٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م، ج١، ٢٣٩.

وبقي معنى المشاركة بما يجرّ من تأويل يتردد في مصنفات المفسرين متسلِّطاً عليهم، في مثل: وعدَ وواعدَ [1].

وقد تبيّن لي في هذه المسألة أن صيغة واعدَ في القرآن تقترن بزمان أو ومكان مُعيَّن للمواعدة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١]، وقوله: ﴿ وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [طه: ٨٠]، ويُحمَل على ذلك ﴿وَلَكِن لاَّ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥]، من حيث إرادةُ زمانٍ أو مكانٍ معَيَّنٍ، على حين أنّ (وعَدَ) غير محدَّد الزمان أو المكان، وغالباً ما يتعلّق بالحسِاب والعقاب والثواب، كقوله ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الأَرْضِ ﴾ [النور: ٥٥]، وقوله: ﴿وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً﴾ [الفتح: ٢٠]، ولارتباط واعد بمكان أو زمان معيّنيْن فإنّ الفعل يمتدّ ويستطيل من لدن الوعد حتى الموافاة، فالواعد والموعود متّصلان به وينتظرانه، كما أنّ المواعدة تكون للّقاء [2]، وكلّ ذلك رشّحها لمعنى مطاولة الفعل الذي تؤدّيه (فاعَلَ)، والمشاركة الّتي فيها لا تعدو المشاركة الملتبسة بمعنى المطاولة، وهي تعلُّق الطرف الثاني بالفعل أدني تعلُّق ، كقبول الوعد كما ذكروا آنفاً، او انتظاره كما أشرتُ. والأهم من ذلك أن مبنى الصيغة قائم على مطاولة فعل الوعد كما بيّنتُها. وهو كما يُلاحَظ المعنى القريب الذي لا يدعونا لكلِّ تلك التأويلات الّتي مرّت. وقد نُقِل عن الكسائي: «أنّ واعدنا من باب الموافاة، وليس من الوعد في شيء، وإنما هو من قولك: موعدك يوم كذا وموضع كذا، والفصيح في هذا واعدنا» [3]، وفكرة الموافاة تؤيّد المطاولة الّتي ذكرتها في الصيغة، أي إنّ الفعل يبدأ بالوعد ويمتدّ إلى الموافاة، وهذه مطاولته المُرادَة.

وحينما نمضي مع المفسّرين النحاة في استعراض سائر أمثلة (فاعَلَ)، نجد تأثير معنى المشاركة واضحاً؛ فانظر إلى الزمخشري، وهو الهادي الخِرِّيت إلى المعاني، كيف دعاهُ تعلقه بمعنى المفاعلة إلى أن يدور حول المعنى يوشك أن يواقعه، ففي قوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ [البقرة: ٩]، قال: عنى به يخدعون إلّا إنه أُخْرِجَ في زِنَةِ (فاعَلْتُ)؛ لأنّ الزِنَةَ في أصلها للمغالبة والمباراة، والفعل متى غولِبَ

(١) انظر: السمرقندي، نصر بن محمد(٣٧٣هـ/٩٨٣م)، **تفسير السمرقندي المُسَمّى: بحر العلوم**، تحقيق: علي معوض، عادل عبد الموجود، زكريا النوتي، الطبعة الأولي، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م. ج١، ص١١٨، ابن عطية الأندلسي، عبد الحق بن غالب(٥٤٢هـ/١١٤٧م)، **المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية)**، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ، ج١، ص١٤٢، البحر المحيط ٣٢١/١.

(٢) انظر: ابن عاشور، التحرير والتنوير ٨٥/٩.

(٣) السمين الحلبي، الدر المصون ٣٥٣/١.

فيه فاعله جاء أبلغَ وأحكم منه إذا زاوَلَه وحدَه [١]. وهو هنا ينفي المشاركة من جهةِ قوله إنّ الفعل بمعنى المُجَرّد، ويلتمس المعنى الأبلغَ في (خادَعَ) من حيث دلالة البناء، فيجدها في المغالبة والمباراة، فيعودُ إلى معنى المشاركة الذي استبعده ابتداءً، وإن كانت المغالبة والمباراة في عبارته دالّة بكل وضوح على معنى مطاولة الفعل وامتداده، لكنّه بقي مرتهناً لمعنى المشاركة.

وحينما وقف العكبري على قوله تعالى: ﴿حَافِظُواْ عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]، ذكرَ أكثر من رأي لمعنى(حافظوا) الصرفيّ، أوّلها: أنّها بمعنى المجرّد، كعاقبتُ اللصَ، وعافاهُ اللهُ، والثاني: المشاركة، ثمّ تجشّم توضيحها، فقال: «يكون وجوب الحِفظ جارياً مجرى الفاعِلَيْن؛ إذ كان الوجوبُ حاثّاً على الفعل، فكأنّه شريكٌ للفاعل الحافِظ»[٢]، أي أنّ وجوب الحفظ يشارك المحُافِظُ في فعله، ولا يخفى ما في هذا من تكَلُّفٍ؛ لإكراه (حافظَ) على معنى المشاركة، وقال في الرأي الثالث: «وفي (حافِظوا) معنى لا يوجَد في (احفظوا)، وهو تكرير الحفظ»[٣]، وهذا الرأي ينفي الرأي الأول من ناحية، ومن ناحية أخرى يقف على المعنى الدقيق للصيغة في(حافظوا)؛ لأنّ مراده من التكرير استطالة الفعل واستمراره، وإن كان مصطلح التكرير غير مألوف في الدلالة على هذا المعنى إلّا متأخّراً، حينما جعله بعضهم رديفاً لمعنى الموالاة كما سبق، ولذلك أنكرَهُ السمينُ الحلبيّ؛ إذ قال مُعقّباً على نصّ العكبري السابق: «وفيه نظر، إذ المفاعلة لا تدلُّ على تكرير الفعل ألبتّةَ» [٤]، فالتكرير الذي يعنيه السمين الحلبي تكرير الفعل مرّة بعد مرّة، لا معناه الذي أرادَهُ العكبريُّ، وهو موالاة الفعل وامتداده، وهو إشكالٌ في المصطلح، لذلك رأيت أن أسمّي المعنى مطاولةً وامتداداً في هذا البحث لا موالاةً.

والسمين الحلبي نفسه يحمِل فعل (حافظوا) السابق على معنى المجرّد تارّةً، وعلى المشاركة أخرى، ويفسِّرها بأنها بين العبد وربّه، أيْ: احفظ الصلاةَ يَحْفظْك الله، أو بين العبد والصلاة: احفظْ الصلاةَ تحفظْكَ [٥]. وغير خافٍ التكلف والتعسف في إدخال معنى المشاركة على المثال، مع أنه

(١) انظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ، ١١٣٤م)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ، ج١، ص ٥٨.

(٢) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن حسين (٦١٦هـ/ ١٢١٢م)، **إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، دار الكتب العلمية، بيروت، ج١، ص ١٠٠.

(٣) العكبري، إملاء ما منّ به الرحمن، ج١، ص ١٠٠.

(٤) السمين الحلبي، الدر المصون ٤٩٨/٢.

(٥) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون ٤٩٨/٢.

أدرك المطاولة الّتي في الفعل، وفسّر المحافظة على الصلاة بالمواظبة، لكنّه لم يذكر ذلك من جهة صرفيّة.

وثمَّةَ مشكلة أخرى جاءت من عدم تحرير المعنى الأساسي للصيغة، ومن ثمّ تكثير معانيها جرياً مع الأمثلة، وهذه المشكلة هي تداخل الأمثلة المحمولة على كلّ منها، زيادة على المرادفة بين الصيغ من حيث معناها الصرفيّ المحض.

وقد أسفَرَ عن هذا اختلاف واسع في تفسير (ضاعَف) – مثلاً –في تفسيرات القرآن الكريم، وفي المعاجم أيضاً؛ إذ جاء في معجم العين: إن معنى أضْعَفَ، وضاعَف، وضعّفَ: إذا زاد على أصله فجعله مِثْلَيْنِ أو أكثر [١]، وتابعته أكثر المعاجم على ذلك [٢]، أمّا أبو عبيدة فجعلَ مجاز (يُضاعَف): أي يُجعَل الشيءُ شيئيْن حتى يصير ثلاثة، وضعَّفَ: جَعْل الشيءِ شيئيْنِ [٣]، واستدلّ أبو علي الفارسي من نصّ سيبويه على أنّ (ضاعفت وضعَّفت) لغتان، فبأيّهما قرأت فهو حسنٌ [٤].

و(ضاعَفَ) عند ابن خالويه أكثر من (ضعَّفَ)، مستنداً إلى قوله تعالى: ﴿فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾[البقرة: ٢٤٥] ، غير أنّه جعل مداومة الفعل في (ضعَّف) للتكرير الذي فيه [٥]، وقد عكسَ الأمرَ؛ لأنّ المداومة حقيقةً في (فاعَلَ) وليست في (فَعَّلَ) [٦]. و(ضاعفَ) هي الأكثر عند الكرماني

(١) انظر: الفراهيديّ، الخليل بن أحمد (١٧٥هـ/ ٧٩١م). **كتاب العين**، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي. ج١، ص ٢٨٢.

(٢) انظر: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (٣٧٠هـ،٩٨٠م)، **تهذيب اللغة**، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت ٢٠٠١م، ج١، ص١٨٠(عقب). الزَّبيدي، محمّد بن محمّد الملقّب بمرتضى (ت ١٢٠٥هـ، ١٧٩٠ م)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج ومجموعة من المحقّقين، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٥م، ج٢٤، ص٥٣ (ضعف).

(٣) انظر: أبو عبيدة، معمر بن ا لمثنّى (٢١٠هـ/ ٨٢٥م)، **مجاز القرآن**، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ج٢، ص ١٣٧.

(٤) انظر: الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد(٣٧٧هـ/٩٨٧م) **الحجة للقراء السبعة**، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، الطبعة الثانية، دار المأمون، بيروت، ١٩٩٣م، ج٣، ص١٦١.

(٥) انظر: ابن خالويه، الحسين بن أحمد(٣٧٣هـ/٩٨٣م)، **الحجة في القراءات**، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، الطبعة الرابعة، دار الشروق، بيروت، ١٩٨١م، ص ٩٨.

(٦) انظر: الجرادات، خلف، توحيد الدلالة الصرفيّة للصيغة الفعليّة المزيدة (فَعَّلَ)، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، المجلد: ٦١، العدد الأول، ٢٠١٤م. ص ٥٨، وما بعدها.

أيضاً [١]، وابن عطيّة يجعل (ضعَّفَ) هي بنية التكثير، أي إنّها تدلّ على أضعاف كثيرة، وإذا قلت: (ضاعفت) فليست ببنية تكثير، لكنّه فِعْلٌ صيغته دالة على الطيّ مرتين فما زاد، ثمّ نقل ابن عطية آراء مخالفيه كأبي عُبَيْدَةَ (مَعْمَر بن المثنّى)، وأبي جعفر الطبريّ، وانتهى إلى تقارب هذه المعاني بحجة أنّه قُرِئ (يضاعفه) و(يُضَعِّفه) [٢]، وذلك في قوله تعالى: ﴿مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥]. وذهب الرازي إلى استواء التضعيف والإضعاف والمضاعفة في الدلالة [٣]، كما هو مذهب الخليل السابق.

وإنّما عرَضْتُ هذه الاختلافات في دلالة الصيغة لأُبَيِّنَ مدى الاختلاف والاضطراب في معنى الصيغة في غياب تحديد دلالة صرفيّة واضحة وحقيقيّة لها، والمتتبع لآرائهم قد لا يخرج بمعنى واضح لها، ولا يتبيّن له الفرق بين ضاعف وشقيقاتها من الصيغ، وخلاصة الأمر فيها هو أنّ معنى (أضعفَ) الصرفيّ هو الجَعْل والتصيير [٤]، أي: جعلَه وصيّره ضِعفاً، ولا يُراد هنا الكثرة، أمّا (ضعَّف) فجعله وصيّره ضِعْفاً أو أضعافاً ولكن على مُكث، ففيها معنى المبالغة نوعاً، وتحتمل المبالغة عدداً من حيث المُهلة في الفعل [٥]، و(ضاعف) فيها معنى مطاولة الفعل؛ فيدخل إليها معنى الكثرة من طريق هذه المطاولة وامتداد الفعل، والعددُ فيها أكثرُ من (فعَّل)، وهو ما أشار إليه بعضهم كما قدّمت، أمّا ابن عطيّة الذي عكس الأمر فإنه التفت إلى المبالغة في فعَّل، ولم يعتبر المطاولة في (فاعَلَ)؛ لأنه استقرّ عندهم أنّها للمشاركة؛ ولذلك عدَّ العدد في فعَّلَ أكثر من (فاعَلَ)، والفرق الدقيق بين الكثرة في مثل هذا الفعل – وهنا يُراعى معناه المعجميّ – إن صغناه على (فعَّل) أو (فاعَلَ)، هو أن الكثرة في فعَّل محتَمِلَة، أي إنّ (ضعّف) قد تكون مرّة أو مرّات وقد تبلغ الكثرة، بينما الكثرة في (فاعَلَ)

(١) انظر: الكرماني، محمود بن حمزة(٥٠٥هـ/١١١١م)، **غرائب التفسير وعجائب التأويل**، دار القبلة للثقافة الإسلامية –جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت، ج ١، ص٢٢١.

(٢) انظر: ابن عطية، المُحَرَّر الوجيز، ٥٤/٢، وانظر: ابن زنجلة، **حجّة القراءات**، ص ٧١٢. وقراءة التضعيف (يُضَعِّفُه) هي قراءة: ابن كثير وابن عامر، وقرأ باقي السبعة: (يُضاعِفه).

(٣) انظر: الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر(٦٠٦هـ/١٢٠٩م)، **مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)**، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ، ج٦، ص٥٠٠.

(٤) انظر: الجرادات، خلف، توحيد الدلالة الصرفيّة للصيغة الفعليّة (أفْعَلَ)، **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، السنة: ٣٨، العدد: ٨٧، ٢٠١٤م. ص ٥٦.

(٥) انظر: الجرادات، خلف، «توحيد الدلالة الصرفيّة للصيغة الفعليّة المزيدة(فعَّل)». ص ٥٧، وما بعدها.

لازمة؛ لأنها مرتبطة بمطاولة الفعل، وينجم عن مطاولة فِعْل التضعيف تكثير أضعافِه، ومن هنا استأثر (ضاعَف) بالقراءات المشهورة دون (ضَعَّف)[١].

إن تكثير المعاني للصيغة الصرفيّة الذي درج عند القدماء والمحدَثين جاء – كما لا يخفى – من الخلط بين الدلالة الصرفيّة المحضة والمؤثرات المعجميّة في الأمثلة، واستعمالاتها التداولية الّتي قد تذهب ببعض الأمثلة إلى وجهةٍ ما، لكنّها صادرة عن المعنى الصرفيّ الجوهريّ أساساً. أمّا إن أردنا التحقيق فإنّ الصيغة الصرفيّة تعدُّ مورفيماً خاصّاً لدلالة صرفيّة واحدة، وتوحيده لا يعني بأيٍّ شكل من الأشكال تضييقاً في اللغة، بل هو انطلاقٌ من واقعها من حيث إنّ الدلالة الصرفيّة مورفيم بنائي مُنْتِجٌ، أي تُصاغ عليه أمثلة لا حصر لها من الأفعال بذات الدلالة البنائية، وهذه الدلالة البنائية تستوعب كلّ التنوعات المعجميّة، والاستعماليّة، والتداوليّة المَحتَملة، وتلك التنوعات هي الّتي رآها القدماء معاني متعددة للصيغة، ولا سيّما حَمْلها على معاني غيرها من الصيغ.

قال تمام حسّان: «والصيغة بالنسبة للمورفيم علامة، وبالنسبة إلى أمثلتها المختلفة ميزان صرفيّ... وهي بالاعتبار الثاني ملخَّص شكلي لطائفة من الكلمات تقف منها موقف العنوان من التفصيل الذي تحته، ثمّ إنّها باعتبارها علامة لا بدّ لها من أن تدلّ على معنى خاصّ هو معنى المورفيم، غير أنّ هناك فرقاً بين معنى العلامة الصرفيّة الّتي هي الصيغة، وبين معنى الكلمة الّتي هي المثال، فالمعنى الأوّل وظيفي والثاني معجميّ» [٢]. ولاحظ الآن كيف اصطدم تمام حسان بما قرّره النحاة من معنى المشاركة لصيغة (فاعَلَ)؛ إذ إن معناها الوظيفيّ الخاصّ الذي استقرَّ عندهم هو المشاركة، لكن هل كانت المشاركة هي المعنى الوظيفي المورفيمي للصيغة؟ لو كانت كذلك لَما ندّ عنها مثال من أمثلتها من ناحية معناه الوظيفي (الدلالة الصرفيّة).

وهنا أستطيع القول واثقاً مطمئنّاً: إنّ معنى المطاولة هو الذي يمثّل ذلك المعنى خير تمثيل؛ إذ لا يندُّ عنه مثال من أمثلتها من حيث المعنى الوظيفي المورفيمي. قال: «وتساعد الصيغة في الأعم الأغلب على تحديد الباب أيضاً؛ ذلك لأنّ معناها الوظيفي هو المورفيم، والمورفيم نفسه تعبير عن الباب... ومعنى هذا أننا إذا أخذنا (فاعَلَ) فسنجد كلّ ما على مثالها داخلاً في باب الفعل الماضي الذي يدلُّ على المشاركة غالباً (نقول غالباً احترازاً من سافر)» [٣]. ولا يخفى أن تمام حسان خاضع هنا لما قرّره سابقوه من أنّ المشاركة معنىً غالبٌ على الصيغة، وهو في الحقيقة ليس كذلك؛ نظراً

(١) انظر: الخطيب، عبد اللطيف، **معجم القراءات**، الطبعة الأولي، دار سعد الدين، دمشق، ٢٠٠٢م. ج١، ٢٤٢، ٢٤٣.

(٢) تمام حسان، **مناهج البحث في اللغة**، مكتبة الأنجلو المصريّة، ص ١٧٣.

(٣) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص١٧٧.

لكثرة الأمثلة غير الخاضعة له، وما ندّ عنه من أمثلة لغوية أكثر من أن نجعلها أمثلة محايدة كما هو تطويع تمّام حسّان للفكرة السابقة حين أتمّها.

لكنّ تمام حسان لم يجد بُدّاً من موافقة الصرفيّين في تعديد معاني الصيغ؛ إذ عقَدَ فصلاً في كتابه المَسَمّى (اللغة العربيّة معناها ومبناها)، عنوانه: تعدد المعنى الوظيفي للمبنى الواحد [١]، ومن ذلك الصيغ الفعليِّة الصرفيّة، وذكر المعاني الّتي ذكرها القدماء، ولو وجدَ دراسات حققت الدلالات الصرفيّة، وخلصت إلى أنّها لا تدل إلّا على دلالة صرفية واحدة، لما وجد نفسه في هذا التناقض بين رأيَيْهِ السابقيْن.

إن ما قمتُ به في هذا البحث، وهو تحقيق وتحرير الدلالة الصرفيّة الأساسيّة للصيغة، وتمييزها من غيرها من صيغ ومعانٍ – لَهُو أمر جدير بالاهتمام؛ لأنه يعيدُ للصيغة الصرفيّة قيمتها الدلاليّة الأساسيّة الّتي جاءتْ لها، ويكشف الحدود بينها وبين الصيغ الأخرى، فلا تضطرب المعاني، ولا تتداخل أمثلتها ، قال تمام حسان: «واللغة العربيّة محظوظة جداً بوجود هذه الصيغ الصرفيّة؛ لأنّ هذه الصيغ تصلح لأنّ تستخدم أداةً من أدوات الكشف عن الحدود بين الكلمات في السياق، ويشكو معظم لغات العالم من عدم وجود هذا الأساس الذي يمكن به أن تُحدَّد الكلمات» [٢].

الخاتمة:

يمكنني أن أسجل النتائج التالية بعد ختام هذا البحث، وهي:

١. كانت معالجة القدماء للدلالة الصرفيّة للصيغ الفعليِّة المزيدة قائمة على المتداول في الاستعمال إبّانَ تسجيل اللغة وحفظها، ولم يكن متوجّهاً إلى ضبط الصيغة الصرفيّة بدلالة أساسيّة وحيدة، وإن كانوا يجعلون للصيغة باباً، أو معنىً رئيسا يستوعب أكثر أمثلتها أحياناً، لكنّ ذلك لم يمنعهم من اعتبار معانٍ أخَر لها، ولا يعنون معاني فرعية منبثقة من المعنى الرئيس، لكنها عندهم معانٍ مستقلّة تقف جنباً إلى جنب مع المعنى الرئيس.
٢. تداخَلَ المعنى الصرفيّ بالتداوليّ بالمعجميّ أحياناً، وذلك من تكثير المعاني للصيغة الصرفيّة الواحدة، وتداخلتْ المعاني الصرفيّة المذكورة للصيغة؛ إذ لا حدود واضحة لكلِّ معنى تجعل أمثلته مستقلة عن أمثلة المعنى الآخر.

(١) انظر: تمام حسان، **اللغة العربية معناها ومبناها**، طبعة ١٩٩٤، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م. ص ١٦٣، ١٦٤.

(٢) تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص ١٧٦.

٣. لم يرَ كثير من الصرفيّين بأساً في ترادف الصيغ الصرفيّة، كما مر من جَعل(فاعَل) بمعنى أفْعَلَ، وفعَّل، ولم يُفَرّقوا هنا بين الترادف على معنى الصيغة الصرفيّ أساساً وبينه بعد التوسُّع في الاستعمال وعموم الدلالة، فالأول ينتفي حين توحيد الدلالة لكل صيغة، أما الثاني فهو ترادف استعمالي وتداولي، إن جاز التعبير.

٤. خلص البحث إلى أن للصيغة الفعليّة المزيدة(فاعَلَ) دلالة صرفية واحدة ورئيسة، هي: مطاولة الفعل وامتداده، وما المعاني الأخر إلّا فروع من هذا المعنى الجوهريّ.

المراجع

إبراهيم اليازجي، «اللغة والعصر»، مجلة البيان، السنة الأولى، جزء ١٤.

الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد (٣٧٠هـ،٩٨٠م)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت ٢٠٠١م.

إميل بديع يعقوب، المعجَم المفصّل في شواهد العربية، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م.

الآقشهري، الشيخ علي بن عثمان (١٢٨٥هـ/١٨٦٨م)، تلخيص الأساس: شرح البناء والأساس في علم الصرف وبالهامش شرح العلامة السيد محمد الكفويّ(١١٧٤هـ /١٧٦٠م) على البناء والأساس، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٩٣٩م.

الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (٦٨٦هـ/ ١٢٨٧م)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م.

البقاعي، إبراهيم بن عمر (٨٨٥هـ/ ١٤٨٥م)، نظم الدُّرَر في تناسب الآيات والسوَر، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، طبعة ١٩٩٤، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م.

تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصريّة.

الجرادات، خلف، توحيد الدلالة الصرفيّة للصيغة الفعليّة (أفْعَلَ)، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، السنة: ٣٨، العدد: ٨٧، ٢٠١٤م.

الجرادات، خلف، توحيد الدلالة الصرفيّة للصيغة الفعليّة المزيدة (فَعَّلَ)، مجلة المجمع العلمي العراقي، المجلد: ٦١، العدد الأول، ٢٠١٤م.

جرجي زيدان، الألفاظ العربية والفلسفة اللغويّة، مطبعة القديس جاورجيوس، بيروت، ١٨٨٦م.

ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان بن جنيّ (٣٩٢هـ،١٠٠١م)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية.

ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان بن جنيّ (٣٩٢هـ،١٠٠١م)، المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله الأمين، الطبعة الأولى، إدارة إحياء التراث القديم، القاهرة، ١٩٥٤م.

الحسيني، فوزية سليمان، صيغة فاعَلَ- دراسة لغوية، رسالة ماجستير، جامعة أمّ القرى، السعودية، ١٤١٦ هـ،١٩٩٦م.

الحطيئة، جَرْوَل بن أوس (على الأرجح)، ديوانه، جمع وتحقيق: حمدو طمَّاس، دارالمعرفة، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥م.

أبو حيان الأندلسيّ، محمد بن يوسف (٧٤٥هـ/١٣٤٤م)، ارتشاف الضَرَب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٩٨م.

أبو حيان الأندلسيّ، محمد بن يوسف (٧٤٥هـ،١٣٤٤م)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: محمد صدقي جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

الخطيب، عبد اللطيف، معجم القراءات، الطبعة الأولي، دار سعد الدين، دمشق، ٢٠٠٢م.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد(٣٧٣هـ/٩٨٣م)، الحجة في القراءات، تحقيق: عبدالعال سالم مكرم، الطبعة الرابعة، دار الشروق، بيروت، ١٩٨١م.

الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر(٦٠٦هـ/١٢٠٩م)، مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، ط٣، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٢٠هـ.

الرازي، زين الدين محمد بن أبي بكر (٦٦٦هـ/ ١٢٦٧م) مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط١، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٩٩م.

الزَّبيدي، محمّد بن محمّد الملقّب بمرتضى (ت١٢٠٥هـ، ١٧٩٠م)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: عبد الستار أحمد فرّاج ومجموعة من المحقّقين، مطبعة حكومة الكويت، ١٩٦٥م.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (٥٣٨هـ، ١١٣٤م)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط٣، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٤٠٧هـ.

ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد (٤٠٣هـ/١٠١٢م)، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط٥، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٧م.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل(٣١٦هـ/٩٢٨م)، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٥م.

ابن السكِّيت، يعقوب بن إسحاق (٢٤٤هـ /٨٥٨م)، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد شاكر، عبد السلام هارون.

السمرقندي، نصر بن محمد(٣٧٣هـ/٩٨٣م)، تفسير السمرقندي المُسَمّى: بحر العلوم، تحقيق: علي معوض، عادل عبد الموجود، زكريا النوتي، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٣م.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف(٧٥٦هـ/١٣٥٥م)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، الطبعة الأولى، دار القلم، دمشق.

السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله(٥٨١هـ/١١٨٥م)، الروض الأنِف في شرح السيرة النبوية، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٢هـ.

سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان(١٨٠هـ،٧٩٦م) الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١٩٨٨.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي(١٢٠٦هـ/١٧٩١م)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.

أبو عبيدة، معمر بن ا لمثنّى (٢١٠هـ/ ٨٢٥م)، مجاز القرآن، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

العجاج، ديوانه، رواية: عبد الملك بن قريب الأصمعيّ وشرحه، تحقيق: عزّة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٥م.

عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله(٥٨١هـ/١١٨٥م)، نتائج الفكر، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

ابن عطية الأندلسي، عبد الحق بن غالب(٥٤٢هـ/١١٤٧م)، المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن(٧٦٩هـ/١٣٦٧م)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، دار التراث، القاهرة، ١٩٨٠م.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن حسين (٦١٦هـ/ ١٢١٢م)، إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت.

عمايرة، حنان، «معاني الزيادة في الفعل الثلاثي في اللغة العربية»، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، المجلد ٢٠، العدد ٢.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد(٣٧٧هـ/٩٨٧م) الحجة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، الطبعة الثانية، دار المأمون، بيروت، ١٩٩٣م.

الفراهيديّ، الخليل بن أحمد (١٧٥هـ/ ٧٩١م). كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي.

القيسيّ، عودة الله منيع، سرّ الإعجاز في تنوع الصيغ المشتقة من أصل لغويّ واحد في القرآن الكريم، ط١، دار البشير، ومؤسسة الرسالة، عمّان، ١٩٩٦م.

فياض، سليمان، الحقول الدلالية الصرفيّة للأفعـــال العربية، الطبعة الأولـــى، دار المريخ، الرياض، ١٩٩٠م.

القيسيّ، مكي بن أبي طالب (٤٣٧هـ،١٠٤٥م)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، ط ٤، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٧م.

الكرماني، محمود بن حمزة (٥٠٥هـ/١١١١م)، غرائب التفسير وعجائب التأويل، دار القبلة للثقافة الإسلامية –جدة، مؤسسة علوم القرآن – بيروت.

مالك بن الريب، ديوانه، تحقيق: حمودي نوري القيسيّ، مستلّ من مجلة معهد المخطوطات العربية، مجلد ١٥، الجزء الأول.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (٦٧٢هـ/١٢٧٣م) شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، ط١، دار هجر، القاهرة ١٩٩٠م.

المبرِّد، أبو العبّاس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ،٨٩٨م)، المقتَضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث، وزارة الأوقاف، القاهرة، مصر، ١٩٩٤م.

المتلمِّس الضُبعيّ، ديوان شعره، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعيّ، تحقيق وشرح: حسن كامل الصيرفيّ، ١٩٧٠م.

ابن مجاهد، أبو بكر أحمد بن موسى (٣٢٤هـ/ ٩٣٦م)، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر.

مجمع اللغة العربية (القاهرة)، في أصول اللغة، القرارات التي صدرت في الدورات من ٤٨ – ٦٤، تقديم ومراجعة: أحمد مختار عمر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣م.

مجمع اللغة العربية (القاهرة)، القرارات المجمعيّة في الألفاظ والأساليب ١٩٣٤ – ١٩٨٧، إعداد ومراجعة: محمد شوقي الأمين، إبراهيم الترزي، القاهرة، ١٩٨٩.

ناظر الجيش، محب الدين محمد بن يوسف(٧٧٨هـ،١٣٧٦م)، شرح التسهيل المسمى: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد علي فاخر وآخرين، ط١، دار السلام، مصر، ٢٠٠٧م.

النحاس، أبو جعفر: أحمد بن محمد (٣٣٨هـ/ ١٠١٨م)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير زاهد، الطبعة الثانية، عالم الكتب، ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٥م.

النعماني، أبو حفص: عمر بن علي (٧٧٥هـ/ ١٣٧٤م)، اللّباب في علوم الكتاب، تحقيق: عادل أحمد، وعلي محمد معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

هاشم طه شلاش، أوزان الفعل ومعانيها، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، ١٩٧١م.

ابن هشام، جمال الدين عبد الملك بن هشام (٢١٣هـ)، السيرة النبويّة، تحقيق مصطفى السقّا، وإبراهيم الأبياري وعبدالحفيظ شـــلبي، مكتبة مصطفى البابي الحلـــبي، الطبعة الثانية، مصر، ١٩٥٥م.

ابن يعيش، أبو البقاء موفق الدين يعيش بن علي(٦٤٣هـ/١٢٤٥م) شرح المفصل للزمخشريّ، تحقيق إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت.

Reference:

Abu Ubaidah, Ma’mar ibn al-Muthanna: majaz al-quran, edited by Sezkin, fuod muhmmad, Maktabat Al-Khanji, Cairo.

Al-Afghani, sayed, fifth edition, muassasah Ar Risalah, Beirut.

Amayra, Hanan: Ma’ani al-zyadat fi alfiel al-thulathiu fi al-lugha al-arabya, majalat al-jam’ah alislamyah, vol.20, p.2.

Audymh, Muhammad Abdul Khaliq, 1992: Derasat le uslub Al Quran Al Kareem.

Al-Astrabadi, Radi Al-Din, 1982: Sharh Shafiyat Ibn Al-Hajb, edited by Al Haassan, Muhammed, Dar al-kutub al-ilmiyya, Beirut.

Al-Asmai, Abd, al-malik ibn Qurayb, 1995: Diwan Al-Ajjaj, edited by Azza Hassan, Dar Al Sharq Al Arabi, Beirut.

Al-Andalusi, Abu Hayyan Muhmmad bin Yusuf, 1987: Tafsir Al-Bahr Al-Muhit, second edition, Beirut, dar al-fikr.

Al Azhary, Abu Mansour, 2001: Tahdhib Al Lugha, edited by Muhammad Awad, Dar Ihiya’ Al Turath Al Araby, Beirut.

Al-Husseini, Fawzia Sulaiman: Sighat Faeil Dirasah Lughwyh, Rasalat majistir, Jam’at Umm Al-Qura, 1996.

Al-Hutayaa, Jarwal Ibn Aws: Diwan Al-Hutay’an, edited by Tammas Hamdo, second edition, Dar Almaarifa, Beirut 2005.

Al-Farahidi, Al-Khalil ibn Ahmad: Kitab al-ayn, edited by mahdi al-makhzoumi, Ibrahim al-samarrai.

Al-Farisi, Abu Ali Al-Hassan Ibn Ahmad, 1993: Al-hujah li al-qurra’ al sab’ah, edited by Qahwaji, Badr Al-Din, joujani Bashir, second edition, Dar al-mo’moun, Beirut.

Al-Khatib, Abd Al-Latif: mujam Al-qira’at, first edition, Biet Saad Al-ddin, Dimashq, 2002.

Al-mubarrad, Abu al-abbas muhmmad ibn yazid, 1994: al-muqtadab, edited by Audimah muhmmad abd al-khaliq, lajnat ehya’a Alturath, Cairo.

al-mutalammis al-dubai, jarir ibnabd al-uzza, 1970: diwan al-mutalammis al-dubai, Riwayat al-ashraw wa abu ubatdahan al-asmai, edited by al-sayraf, hassan kamil.

al-nahas, Ahmad ibn muhmmad,1971: I’rab al-quran al-karim, edited by Zahid, Zuhair, second edition, Alam Al kutub, Maktabat al-nahada alarabya, Beirut.

al-nu'mani, abu hafss umar bin ali, 1998: al-lubab fi ulum il ktab, edited by Ahmed adel moawad, muhammad, first edition, Dar al-kutub al illmiyua, Beirut.

Al-Qaisi, Audetallah manie, 1996: seer al-I'jaz fi Tanawne al-siyagh min asel lughwy waheed fi alquran al-kareem, Dar AlBasher, Amman.

Al-Qaisi, makki ibn abi talib, 1997: al-kashf an wuguh al-qira'at al-sab wa ilaliha wa higgahiha, edited by Muhyiddin Rammadan, fourth edition, Mussasat ar-risala, Beirut.

Al-Razi, Muhammad ibn Abu Bakr, 1999: Muktar Al-sihah, edited by Al-Sheikh muhmmad Yousuf, first edition, Al-Maktabah Al-Asriyah, Beirut.

Al-Razi, Abu Abdullah muhmmad ibn Umar, 1999: mafatih al-ghyb (al-tafsir al-kabir) third edition, Da Ihya Al-Turath Al-Arabi, Beirut.

Al-Sabban, Muhammad bin Ali, 1997: Hashiyat Al-Saban ila sharh al-ushmuni ila alfiyat ibn Malik, first edition, Dar Al-Kutub Al-ilmiyya, Beirut.

Al-Samin Al-Halabi, Ahmad Ibn Yusuf: Al-Dur Al-Masuon fi ulum Al-kitab Al-maknon, edited by Al-Kharat, Ahmad Muhammad, first edition, Dar Al-Qalam, Dimashq.

Al-Suhaili, Abu Kassim Abd al-Rahman ibn Abdullah: Al-Rawd Al-Anif fi sharh al-sirah al-nabawiyah, first edition, Dar lhya Al-Turath Al-Arabi, Beirut.

Al-Suhaili, Abdul Rahman bin Abdullah,1992: Nata'ij Al-Feker fi al-Nahw, first edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, Beirut,

Al-Ukbari, Abd Allah bin Husayn: Imla' ma manna bihi al-Rahman min wujuh al-irab wa qira'at jami al-quran, Dar Al-kutub ilmyah, Beirut.

Al-Zabidi, Muhmmad ibn muhmmad murtada, 1965: Taj Al-Arus min jawahir al-Qamus, edited by Farraj, Ahmad Abd al-sattar, Kuwait, national goverment publication.

Al-Zamakhshari, muhmmud ibn Umar: Al-Kashaf an Haqaiq Al-tanzil, Dar Akitab Alaraby, Beirut.

Al-yaziji, Ibrahim: Al lugha wa Alasr, Majalat Al-Bayan, First Year, P.14.

Fayyad, Suleiman, 1990: Alhukul al-dalalyah al-sarfeyah le al-afa'al al-arabya, first edition, Dar Al-marekh, Riyadh.

Hassan, Tammam 1994: Al-Lugha Al-Arabiyah: Manaha wa mabnaha, Bait Althakafah, Morocco.

Hassan, Tammam: Manahj Al-Bahth fi Al-Lughah, Maktabat Anglo Egyption Bookshop, Cairo, Egypt.

Ibn Ashowr, Al-Taher Ibn Muhammad, 1984: Al-Tahrir wa Al-Tanweer, Al-Dar Al-Tunisyah, tunis.

Ibn al-Rayb, malik: Diwan malik ibn al-rayb, edited by Hammoud nur alqisi, cited in majalat ma'had al-maktutat al-arabya, vol.15, p.1.

Ibn Al-Sarraj, Abu Bakr muhmmad Ibn Sahl, 1985: Al-usul fi at nahw, edited by Al-fattli, Abd Al-Hussein, first edition, muassasah Ar-Risalah, Beirut.

Ibn Aqil, Abd Allah ibn Abd al-rahman,1980: Sharh Ibn Aqil ala Alfiyyat Ibn Malik. Edited by Abd Al-Hamid, Muhammad Muhui al-din, Dar Alturath, Cairo.

Ibn As-Sikkit, yaqub Ibn Ishaq: Islah Al-Mantiq, edited by Shakir, Ahmad, Harun, Abd-al-Salam.

Ibn Atiyya al-Andalusi, Abdul Haq Ibn Ghalib: Al-Muharar al-Wajiz fi Tafsir al-kitab al- aziz, Dar Alkutub al-ilmiyya, Beirut.

Ibn jinni, Othman: Al-Kasais, edited by Al-Najjar, Muhmad Ali, Almaktabeh Al-ilmyah.

Ibn Hisham, abd-almalik, 1955: al-sirah al-nabawiyah, second edition, edited by al-saqqa, Mustafa, ibyari, Ibrahim, shalabi, abd al-hafeez, Maktabat Mustafa al-babi al-halabi, Egypt.

Ibn Jinni, Othman, 1954: Al-Munsif, edited by: Ibrahim Mustafa and Abdullah al-Amin, first edition, Department of Revival of the Ancient Heritage, Cairo.

Ibn Khlalawayh, al-Husayn ibn Ahmad, 1981: Al-hujjah fi Al-qira'at Al-sab, edited by Abdel Aal Salem Makram, fourth edition, Dar Al-Sharq, Beirut.

Ibn Mujahid, Abu Baker Ahmad Ibn Musa: al-sabah fi al-qiraat, edited by dhaif, shawqi, dar ah marrif, Egypt.

Ibn Zanjla, Abd Al-Rahman ibn muhmmad, 1997: Hujjat Al-qira'at, edited by Al-Afghani, sayed, fifth edition, muassasah Ar Risalah, Beirut.

Ibn yaish, yaisn bin ali, 2001: sharh al-mufassal lil- Zamakhshari, edited by ya'qub, imil, Dar al-kutub al-ilmyah, Beirut.

Jaradat, Khalaf: Tawhid Al-Dalalih Al-Sarafih Le ilsiygha al fielia (afeal), majalat majmah El-Lugha Al-Arabia al'urduniyu.

Jaradat, Khalaf: Tawhid Al-Dalalih Al-Sarfeyah Le ilsiygha al fielia (faeaeal), majalat al-majmah al-ilmi al-Iraqi.

Kirmani, Mahmoud bin Hamzah: Gharaib Al- Tafseer wa- Aja'ib Al- ta'weel, Dar Al-Qiblah for Islamic Culture - Jeddah, the Qur’an Sciences Foundation - Beirut.

Majmah el-lugha al-arabya(cairo): al-qararat al-mujama’yah fi al-alfod wa al-asaleeb 1934-1987, edited by alamin, muhmmad shawqi, al-touurzi, Ibrahim, cairo,1989.

Majmah al-lugh al- arabya: fi usul al-lughah.1948-1069, edited by Umar, Ahmed, muktar, first edition, 2003.

Nazer Aljeesh, muheb al-din muhmmad ibn yusuf, 2007: sharah al-tasheel, edited by fakher, muhmmad Ali and others, Dar al-Salam, cairo.

Othman, Ali.1939: Talkis Alasas: Sharh Matn Albina wal Asas, Explained by Alkawfawi, Muhmad, Maktbat Mustafa Albabi Alhalabi, Cairo, Egypt.

Shalash, Hashem taha, 1971: Awzan al-fa’el wa ma’anyha, matba’at alada’ab, alnajaf.

Sibawayhi, Abu Bishr Amr bin Uthman, 1988: Al-Kitab, edited by Abd al-Salam Muhammad Haroun, Maktabat Al-Khanji, Cairo.

Ya’qub, Imil.1996: al-mu’jam al-mufassal fi shawahid Al-arabiya, Dar-al-kutub al-ilmiyya, Beirut.

Zaydan, Jyrji, 1886: Al-Alfath ALarabiyah wa Al-falsafah Al Lughweh, Saint George’s press, Beirut.